مقدمة

الدعوة إلى إنشاء جامعة مصرية :.

راودت فكرة التعليم الجامعي خلد المصريين وأشاد الكثيرون ممن تعلموا في أوربا بفضل الجامعات، وهتفوا بذكرها وأفاضوا في الحديث عن مزاياها وبيان فوائدها، وأنه لا غنى لمصر كي ترتقي إلى معارج المدنية وتنتظم في سلك الحضارة الحقيقية إلا أن تقوم بإنشاء جامعة.

كان أول من اقترح إنشاء جامعة في مصر هو جرجي زيدان[١] حيث كتب على صفحات مجلة الهلال مقالا اقترح فيه إنشاء كلية لتثقيف الشبان المصريين بدلا من إرسالهم إلى أوربا وبيّن الحاجة إليها في تعليم الشعب معنى الحرية والاستقلال، كما طالب بتشكيل لجنة لجمع الأموال لها عن طريق الاكتتاب وناشد الصحف المصرية أن تتضافر لاستنهاض الهمم إلى هذه الغاية[٢]. ثم كرر جرجي زيدان اقتراحه مبينا أن استقلال الفكر لا يكون إلا بالتعليم والتثقيف وهذا لا يتأتى إلا بإنشاء كلية مصرية على مثال ما يحدث في أوربا[٣] وطالب بأن تكون اللغة العربية أساس التدريس في هذه الكلية وأن تسمى (الكلية العربية) أو الجامعة العربية[٤] وقد التقت هذه الدعوة مع أفكار محمد عمر[٥] خلال حديثه عن الوطن والوطنية فدعا إلى إنشاء "جامعة في العاصمة" يستحضر لها أساتذة من بلاد لا غاية سياسية لها في القطر ولم يجد اقتراح إنشاء كلية مصرية على يد جرجي زيدان أو محمد عمر آذانا صاغية. لأن الدعوة لمثل هذا المشروع الهام كانت في حاجة إلى أن تتبناها شخصيات مصرية بارزة.

---

(١) ولد في بيروت عام ١٨٦١، تردد على مصر عدة مرات ابتداء من عام ١٨٨٢ ثم استقر بها، إصدار مجلة الهلال عام ١٨٩٢ وله عدة مؤلفات تاريخية. توفى في ٢٢ يوليو ١٩١٤. انظر تاريخ آداب اللغة للعربية جـ ٤ ص ٣٢٣ والجدير بالذكر أن يعقوب ارتين الذي تدرج في وظائف نظارة المعارف كان قد ذكر في تقريره الذي تعرض فيه لأوجه إصلاح التعليم العالي في مصر إلى ضرورة ضم المدارس في مدرسة كلية جامعة، ولكن ذلك لا يعني أنه دعا إلى إنشاء جامعة، انظر القول التام في التعليم العام ص ١١٠.

(٢) الهلال: الجزء التاسع من السنة الثامنة في أول فبراير ١٩٠٠ ص ٢٦٥ تحت عنوان "مدرسة كلية مصرية هي حاجتنا الكبرى".

(٣) الهلال: الجزء العاشر من السنة الثامنة في ١٥ فبراير ١٩٠٠ ص ٢٩٧ تحت عنوان "ما هو الاستقلال الحقيقي".

(٤) الهلال: الجزء الثاني من السنة الخامسة عشر في أول فبراير ١٩٠٦ ص ٨٨ تحت عنوان "المدرسة الكلية المصرية أو الجامعة المصرية".

(٥) عمل في وظيفة مستخدم بمصلحة البوستة المصرية ودعا إلى هذه الفكرة في كتابه حاضر المصريين أو سر تأخرهم في عام ١٩٠٢ انظر ص ١٨٨ وآمنه حجازي الوطنية المصرية في العصر الحديث ص ٤١٠ – ٤١٤.

obeikan.com

ولخلافه مع مصطفى كامل في تلك الفترة والتي بلغت ذروتها بعد مقابلة ديفون ١٩٠٤[١] ولعدم رغبة الخديو في أن ينسب مثل هذا المشروع إلى مصطفى كامل ومع ذلك لم ييأس مصطفى كامل فبعد نجاحه في استثارة الرأي العام في أوربا ومصر ضد الاحتلال بعد حادث دنشواي دعا محمد فريد إلى تأليف لجنة للاحتفال بعودة مصطفى كامل من أوربا، وحين علم مصطفى كامل بذلك كتب إلى محمد فريد من باريس خطابا بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٠٦ يعتذر فيه عن عدم قبوله هذا الاحتفال ويقترح أن يقام بدلا منه اكتتاب عام لتأسيس الجامعة المصرية حيث قال: "خير هدية أقترح عليكم تقديمها للوطن العزيز والأمة المصرية المحبوبة هو أن تقوم اللجنة التي شكلت بدعوة الأمة كلها وطرق باب كل مصري لتأسيس كلية أهلية تجمع أبناء الفقراء والأغنياء على السواء وتهب الأمة الرجال الأشداء". كما طالب كافة أبناء الأمة بنبذ الأحقاد والتكاتف لإتمام هذا المشروع فقال: "فلتنس الأحزاب انقساماتها ولينس الصحافيون خصوماتهم ولتلق الأحقاد في هوه لا يسمع منها لغو ولا دوي، ولتجتمع الأمة لإتمام هذا العمل الضخم، وتحقيق ذلك المشروع الذي كله خير ونفع عميم"[٢] وتمنى مصطفى كامل أن يكون أحد المؤسسين لهذا المشروع فقال: "إن الكلية -- الجامعة – هي البناء الذي أدعو المصريين جميعا إلى تشييده وما أكبر سعدي وأعظم هنائي لو ساعدتني الأيام على وضع حجر فيه مع العملة الأبرار الذين يعملون لخير البلاد"[٤].

تبلورت فكرة تأسيس الجامعة المصرية ونمت وفقا لرغبة قومية، فقامت حركة عامة تدفع الشعب إلى التزود من التعليم حيث كان التعليم الرسمي منه غير كاف وغير واف بالحاجة الجديدة. وازداد تعطش المصريين إلى التعليم العالي الحر. وكان قادة الرأي في ذلك الوقت يدعون إليه بقوة[٤]، ومن هؤلاء محمد عبده، كما اشتدت الدعوة إلى وجوب إخراج المشروع من حيز الفكر إلى حيز الوجود وأعرب بعض الأغنياء عن استعدادهم للتبرع له بالمال[٥] فتبرع مصطفى كامل

---

(١) ظهرت بوادر الخلاف بين الخديو ومصطفى كامل نتيجة لتقرب الخديو إلى سلطات الاحتلال خصوصا بعد الاتفاق الودي، ولما ثارت قضية زواج الشيخ علي يوسف صاحب المؤيد عمل الخديو على تأييد الشيخ علي مما ضايق مصطفى كامل، وحينما سافر الخديو إلى ديفون للاستجمام زاره مصطفى كامل وصارحه برأيه في مضار تأييده للشيخ علي مما أغضب الخديو وأدى إلى عدم موافقته على نشاط مصطفى كامل.

(٢) الرافعي: المرجع السابق الذكر ص ٢٣٠.

(٣) نفسه ص ٢٣٠.

(٤) قليني فهمي: مذكرات قليني فهمي باشا جـ ٢ . القاهرة ص ٦١.

(٥) محمد رشيد رضا: تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده القاهرة ص ١٠٦٧ والجدير بالذكر أن الشيخ محمد عبده ظل يشكو من بخل الأغنياء وجهلهم بفائدة المشروع انظر المنار في ٧ يناير ١٩٠٥.

obeikan.com

مؤنبا تلاميذ الإمام بقوله "فتلاميذ الإمام حقيقون باللوم لأنهم يعلمون الحق ولا يدعون إليه علموا أن لا حياة لهذه الأمة بغير الجامعة، فما لهم لا يواصلون قرع أنوف الأغنياء بالمواعظ ولا يوالون الصياح بطلب تأسيسها.. (حتى) جمد الأغنياء عن البذل لجمود أولئك الوعاظ عن الكلام وتدفقوا في إنشاء الكتاتيب حين ساقتهم الحكومة إلى ذلك"[١] كما ذكر أن سبيل الإصلاح لا يكون إلا بإنشاء الكتاتيب وبناء الجامعة في وقت واحد لأن (بناء الرجال لا يكون إلا في بناء الجامعة)[٢].

انتشرت في البلاد الدعوة مرة أخرى إلى تأسيس الجامعة وكان سعد زغلول– المستشار في محكمة الاستئناف الأهلية في ذلك الوقت – على رأسها[٣] وتبرع لها بمائة جنيه [٤] فكان من أوائل المكتتبين[٥] ثم أخذت الجرائد الوطنية في الدعوة إلى الاكتتاب وإنشاء جامعة مصرية يطلق فيها الفكر من كل قيد، وتقدم كل أنواع المعرفة لكل طبقات الناس أغنيائهم وفقرائهم، ورأى البعض ضرورة عقد اجتماع للاتفاق على أول خطوة عملية في سبيل تحقيق الفكرة التي تحمسوا لها، وتأليف لجنة لتلقي الاكتتابات ونشر الدعوة بصفة منتظمة، وقد أبدى سعد زغلول استعداده لأن يعقد هذا الاجتماع في داره[٦] والجدير بالذكر أن من أهم الدوافع التي أدت إلى تحمس سعد زغلول لمشروع إنشاء الجامعة إنه أحد تلاميذ الشيخ محمد عبده الذين كانوا يرون إحياء ذكرى أستاذهم بإنشاء كلية تنسب إليه، ويوضح لنا محمد رشيد رضا ذلك في كتابه "تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده" بقوله: أن سعد زغلول وبعض أصدقاء الشيخ محمد عبده تشاوروا فيما يجب أن يعمل لإحياء ذكرى أستاذهم وأجمعوا الرأي على إنشاء كلية تنسب إلية[٧]، ولما كانوا يعلمون أن سلطات الاحتلال تحسب لهذا العمل منهم كل حساب عهدوا إلى أحمد فتحي زغلول أن يقابل اللورد كرومر ويذكر له هذا القرار ويسأله عن رأيه فيه لكي لا يكون على ريبة منه[٨]

---

(١) محمد حافظ إبراهيم: "ليالي سطيح" ص ١٧٣.

(٢) محمد حافظ إبراهيم: المرجع السابق الذكر ص ١٧٤، وقد أيدت هذه الفكرة مجلة الهلال بقولها أن الأمة المصرية في حاجة إلى المدارس الصغرى في القرى والبلاد الصغيرة، وفي حاجة أيضا إلى مدرسة كلية. الهلال في نوفمبر ١٩٠٦ ص ٧١ تحت عنوان "المدارس الكلية المصرية".

(٣) الأخبار: العدد ٢٤٨ بتاريخ ١٩٠٨/١١/١٣.

(٤) عباس محمود العقاد: سعد زغلول سيرة وتحية ص ٩١.

(٥) المقطم: العدد ٥٣٢٧ بتاريخ ١٩٠٦/١٠/٥.

(٦) كريم ثابت: الملك فؤاد – ملك النهضة. ص ١٥.

(٧) محمد رشيد رضا: المرجع السابق جـ١ ص ١٠٦٦.

(٨) محمد رشيد رضا: المرجع السابق الذكر جـ ١ ص ١٠٦٦. بينما يذكر «سعد زغلول في مذكراته أنه لم يكن يعرف أن فتحي زغلول سيتوجه إلى الوكالة البريطانية للتحدث مع اللورد كرومر في هذا الشأن. دار الوثائق: مذكرات سعد زغلول. كراس رقم ٦ ص ٢٨٧.

فكان رد اللورد "أن من الحكمة أن يبدأ بهذا العمل صغيرا ثم يصعد فيه على سلم التدريج وأن يجري فيه على خطة مدرسة (عليكرة) في الهند"[١]. وأنه يجب على المصريين "أن يدرسوا تاريخ إنشاء المدارس الجامعة في البلدان الأخرى"[٢] وإنه يجدر التأمل في تفاصيل هذا المشروع مثل النواحي المالية، وعلاقة الجامعة المقترحة بنظارة المعارف والنظام الذي سيتبع داخل هذه الجامعة وإعداد نوعيات الأساتذة الذين سيقومون بالتدريس ونظم الامتحانات وغير ذلك والواضح أن فكرة الجامعة الأهلية (كانت حتى قبل أن تولد كابوسا لبريطانيا)[٣] ويوضح الخديو عباس الثاني أسباب ذلك بأنه خوف الإنجليز من أن يتحول الفلاحون منتجو الثروات لبلادهم عن نشاطهم الزراعي[٤] ويضاف إلى ذلك خشيتهم من تواجد طبقة مصرية مثقفة تنادي ليس فقط بتحرير الأرض ولكن أيضا بتحرير الشخصية المصرية الفكر والإرادة.

عمل تلاميذ الإمام على أن يبدأ المشروع صغيرا وبدأوا في جمع الأموال وتولى سعد زغلول الدعوة إلى التبرع للمشروع واستقر الرأي على أن يكون الاجتماع الأول لهذه اللجنة في داره يوم ١٢ أكتوبر ١٩٠٦[٥] وفي الساعة الرابعة من مساء اليوم المذكور اجتمعت هذه اللجنة التي تكونت من سبعة وعشرين عضوا هم: سعد بك زغلول، وقاسم بك أمين، ومصطفى بك الغمراوي، وخالد بك سعيد، ومحمد بك فريد، ومحمد بك سليمان أباظة، وصادق بك أباظة، وحسين بك

---

(١) أسسها السيد أحمد خان في الهند لتعليم المسلمين الثقافة الغربية والشرقية في غير تعصب ولا جمود وكان صيغتها الإقبال على العلم والبعد عن السياسة، أحمد أمين: زعماء الإصلاح في العصر الحديث، ص ١٤٠ وقد طاف سيد أحمد خان مدن الهند للدعوة إلى التبرع للمشروع بالمال وقد بلغ مقدار ما جمعه ٤٠٠,٠٠٠ روبية أي نحو ٧٠٠,٠٠٠ فرنك أنفقها على المدرسة وقضى نحو عشرين عاما في خدمتها، وقد بلغ عدد طلابها نحو ٥٠٠ طالب.

(٢) جرجي زيدان: تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع ص ٧٣ – ٧٤. وقد ساعدت الحكومة الإنجليزية السيد أحمد خان على تأسيس هذه المدرسة حتى صارت كلية. محمد رشيد رضا. المرجع السابق الذكر . ويذكر سعد زغلول أن كرومر استحضر من الهند النظامات الخاصة بهذه المدرسة واستلمها منه فتحي زغلول، مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٦ ص ٢٨٧ ونظام هذه المدرسة هو أن يتلقى فيها أبناء المسلمين التعليم الحديث مع تعاليم دينهم حتى يستطيعوا اعتراف معين من الثقافة الغربية، وقد نمت هذه المدرسة على مر الزمن وصارت جامعة "عليكرة" واعترفت بها الحكومة عام ١٩١٢ وكلمة عيكرة مكونة من كلمتين "علي" و"كره" بالكاف الفارسية المفتوحة ومعناها مدينة أو حصن أي أن هذه الكلمة تعني "مدينة علي" عبد المنعم النمر كفاح المسلمين في تحرير الهند ص ٤٣

(٣) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩٠٦، من كرومر إلى جراي المقطم ١٩٠٧ ص ١٥٩.

(٤) المصري: العدد ٤٨٦١ في ٩ يونيو ١٩٥١ تحت عنوان (مذكرات عباس الثاني).

(٥) الجامعة المصرية لائحة إجراءاتها وتاريخ مشروعها ص٨.

أبوحسين، وعلى بك فهمي، وحنفي أفندي ناجي، ومحمود بك الشيشيني، ومحمد بك عثمان أباظة، وعبد الله بك أباظة، وزكريا أفندي نامق، والدكتور عبد الحليم أفندي حلمي، ومنشاوي أفندي سيد أحمد، وأخنوخ أفندي فانوس، ومحمود بك حسيب، وعبد العزيز بك فهمي، وحسن بك سعيد والشيخ عبد العزيز شاويش، ومحمد بك راسم ومحمد بك هاشم ومحمد بك يوسف وأحمد أفندي رمزي وحسن بك جمجوم وحفني بك ناصف[١] وبعد مناقشة الموضوع استقر الرأي على تأليف لجنة مؤقتة لمباشرة العمل حتى يتم انتخاب لجنة دائمة وقد تكونت هذه اللجنة المؤقتة من:

سعد زغلول بك	وكيلا للرئيس العام
قاسم أمين بك	سكرتيرا للجنة
حسن سعيد بك	أمينا للصندوق
محمد عثمان أباظة بك	أعضاء
محمد راسم بك	
حسن جمجوم بك	
حسين السيوفي بك	
أخنوخ أفندي فانوس	
زكريا أفندي فانوس	
محمود الشيشيني بك	
مصطفى كامل الغمراوي	

أما مركز الرئاسة فقد أبقوه خاليا ليشغله أحد أمراء الأسرة الخديوية. كما تقرر تأجيل انتخاب الرئيس العام للجلسة القادمة، ونشر الدعوة للمشروع في جميع الصحف المحلية عربية وأفرنجية وأن تسمى هذه الجامعة باسم (الجامعة المصرية) وأن يكون الاجتماع مرة أخرى بدعوة خصوصية لانتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة النهائية[٢] واتفق على أن تكون هذه الجامعة عمومية لكل طالب مهما كان جنسه أو دينه.

وفي هذا الاجتماع بلغ مجموع الاكتتابات التي اكتتب بها الحاضرون ٤٤٨٥ جنيها[٣] وقد قرر المجتمعون أن يتقدموا إلى الأمة المصرية طالبين العون

---

(١) نفسه.

(٢) الجامعة المصرية، لائحة إجراءاتها وتاريخ مشروعها ص ٨.

(٣) جرجي زيدان: مرجع سبق ذكره.

ومستمدين التأييد لتنفيذ المشروع، وتقرر نشر الدعوة لكافة الناس للتعريف بالمشروع والاكتتاب فيه. وقد أيدت بعض الصحف المصرية الفكرة، فنشرت المؤيد الدعوة للتعريف بالمشروع العلمي[١].

كما أشادت مجلة الهلال بالمشروع، وذكرت أنها أول من نادى بحاجة مصر إليه لاعتقادها (أن إنشاء هذه الجامعة خطوة هامة في تاريخ النهضة والآمال عالقة بها والأبصار شاخصة إليها)[٢] وناشدت أولى الأمر ضرورة أن يتفق المشروع وحاجات المجتمع المصري[٣].

وعلى أثر إعلان تشكيل لجنة تأسيس جامعة مصرية أهلية أرسل مصطفى كامل من أوربا يحتج على سعد زغلول وقاسم أمين بأنه هو الذي سبقهم إلى هذه الفكرة، ويجب أن يكون تنفيذها تحت رعايته[٤].

والواقع أن فكرة إنشاء الجامعة كانت من وحي تفكير جرجي زيدان وغيره ثم تبناها مصطفى كامل وتحمس لها[٥] وروج لها على صفحات جريدته، ولكن خلافه مع الخديو عباس الثاني وإنشغاله بقضية الوطن الأساسية وهي جلاء المحتلين ومعارضة اللورد كرومر للمشروع كان السبب في عدم نقل الفكرة إلى حيز التنفيذ حتى تلقفها الشيخ محمد عبده وتلاميذه ونقلوها إلى الواقع الفعلي. وقبل أن تعقد اللجنة اجتماعها الثاني عين سعد زغلول ناظرا للمعارف العمومية في ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦[٦] مما أدى إلى تنحيه عن الإشراف على المشروع حيث لم يعد في إمكانه التفرغ لأعماله[٧] فعقدت اللجنة جلستها الثانية بمنزل حسن بك جمجوم بالعباسية

---

(١) المؤيد: العدد ١٩٦١ في ٢٥ فبراير ١٩٠٦.

(٢) الهلال: الجزء التاسع من السنة السادسة عشرة في أول يونيو ١٩٠٨ (جامعة أم كلية والعلوم الأدبية أم الطبيعية)

(٣) الهلال: الجزء التاسع من السنة السادسة عشرة في أول يونيو ١٩٠٨ مقال سبق ذكره.

(٤) د. محمد حسين هيكل: شخصيات مصرية وغربية ص ٦١. والجدير بالذكر أن علاقة مصطفى كامل بسعد زغلول كانت ودية حتى عام ١٩٠٦ ثم انتقده بطريق خفي عندما عين وزيرا للمعارف. انظر اللواء في ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦ تحت عنوان (سعد زغلول وزير المعارف) ثم شدد حملته عليه بعد انسحابه من لجنة مشروع الجامعة المصرية بحجة أن ذلك كان تحقيقا لرغبة الاحتلال. انظر اللواء العدد التاسع في مارس ١٩٠٧ تحت عنوان (فشل وزير). أما سعد زغلول فقد كان يرى في مصطفى كامل أنه نصاب ومنافق ومجنون وليس بشئ كما رأى فيه وفي أنصاره مجموعة من ذوي الأفكار المتأخرة والمتعصبين من الأمة. انظر مذكرات سعد زغلول، كراس رقم ٧ ص ٣٤٤ ـ ٣٤٦.

(٥) يذكر الخديو عباس الثاني أن فكرة إنشاء الجامعة كانت من وحي وتفكير مصطفى كامل. انظر جريدة المصري: العدد ٤٨٣٨ في ١٧ مايو ١٩٥١ تحت عنوان (مذكرات الخديو عباس الثاني).

(٦) مركز تاريخ مصر المعاصر: النظارات والوزارات المصرية ص ١٦٠.

(٧) ذكر الرافعي بأن تعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف كان ادعى لاضطلاعه بعمل هو من أخص واجبات التعليم وهو الجامعة كما ذكر نقلا عن مصطفى كامل (كيف يهتم المستشار في الاستئناف بمشروع علمي ولا يهتم به ناظر المعارف). الرافعي: المرجع السابق للذكر ص ٤٢٠، ويذكر جون مارلو أن الإنجليز هدفوا من وراء تعيين سعد زغلول ناظرا للمعارف أن يقوم بتأديب الطلبة إلا أن الأيام أثبتت فشله في ذلك.

John Marlo Egyptian Relation. P.203.

obeikan.com

الدستور وسأله عن شئون الجامعة فقال له (أن الهمم فاترة) كما ذكر أن المال الذي جمع حتى الآن لا يفي بالحاجة[١] مما يوضح لنا يأس سعد زغلول من المعاونة الجدية التي كان يقدمها الأغنياء للجامعة لذلك كان من المفيد انتهاز فرصة عرض الوزارة عليه لإصلاح أحوال التعليم.

والواقع أن فكرة الجامعة لم تمت بخروج سعد من اللجنة المؤسسة لها أما وزارة المعارف فقد كسبت من وجود سعد على رأسها حيث كان تقلده لنظارة المعارف أول خطوة عملية لاستقلال هذه الوزارة بعد أن كان المستشارون والمفتشون الإنجليز ينفردون بتصريف شئونها وتوجيه سياستها[٢] كما أن قبول سعد لهذا المنصب أتاح له الفرصة لكي يثبت شئونهم وصلاحيتهم لتحمل أعباء المناصب لذلك اعتبر الناس ذلك (علامة عن ابتداء عصر جديد في المعارف)[٣].

وبتخلى سعد زغلول عن الجامعة اختير قاسم أمين ليحل محله في الرياسة المؤقتة. وهنا يمكن أن نتساءل عن أسباب هذا الاختيار بالرغم من الصعوبات التي يمكن أن يتعرض لها المشروع بسببه وخصوصا بعد النقد العنيف الذي وجه إلى قاسم أمين بعد ظهور كتابيه (تحرير المرأة) و(المرأة الجديدة).

الواقع أن قاسم أمين من أنصار الشيخ محمد عبده ومريديه الذين تحمسوا لفكرة إنشاء جامعة علمانية في مصر، واشترك مع سعد زغلول في بذل الجهود لإقامتها منذ عام ١٩٠٦ وأنه كان الرجل الثاني في اللجنة بعد سعد زغلول حيث كان يشغل وظيفة سكرتير اللجنة كما إنه أراد (أن يجعل من الجامعة خطوة لبرنامج أوسع نطاقا يتناول فيه ثورة في اللغة والأدب كالثورة التي أحدثها كتاباه في تعليم المرأة ورفع الحجاب)[٤] جامعة لا يكون العلم فيها لمزاولة صناعة أو الالتحاق بوظيفة بل تكون مكانا يطلب فيه الإنسان العلم حبا للحقيقة وشوقا إلى اكتشاف المجهول[٥]. لقد بذل قاسم أمين جهودا كبيرة حتى لا يخفق المشروع خصوصا بعد أن حدث فتور في الاكتتابات[٦] فأخذ يستنهض الهمم لجمع الأموال موضحا الهدف الكبير من إنشاء الجامعة بقوله "ولى أمل عظيم إن إنشاء الجامعة يكون هذا

---

(١) عباس العقاد: المرجع السابق الذكر ص ١٠٤.

(٢) عباس العقاد: المرجع السابق الذكر ص ١٠٦.

(٣) دار الوثائق القومية: مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٢٠ تاريخه أول نوفمبر ١٩١٠ إلى ٨ يونيو ١٩١٢ ص ٦٨.

(٤) د. محمد حسين هيكل: المرجع السابق الذكر ص ٦٨.

(٥) نفسه.

(٦) الهلال: الجزء الرابع من السنة الخامسة عشرة في أول يناير ١٩٠٧ ص ٢٧١ تحت عنوان (المدرسة الكلية المصرية هل هي سابقة لأوانها).

obeikan.com

الاشتراك في الاكتتابات بإلقاء الخطب في حديقة الأزبكية أوضحوا فيها ضرورة المساهمة في مشروع الجامعة وأن يدفع كل شخص ما يقدر عليه، كما وضح أحد الخطباء أهمية الجامعة وفضل قيامها على قيام المجلس النيابي على أساس إنها ستعلم العلوم الموصلة إلى الاستقلال ثم بعد ذلك يطلب المجلس النيابي[١] ومع ذلك فإن الكثيرين من الأهالي لم يبسطوا أيديهم لتأييد المشروع حيث لاح لهم أن الخديو لا يرغب في تأييده وتحقيق آمال الذين قاموا به[٢] لذلك فإن الاكتتاب ظل ضعيفا قليلا[٣] ولما شرع في انتخاب لجنة دائمة بدلا من اللجنة المؤقتة اعتذر قاسم أمين عن قبول رئاسة اللجنة بحجة إنه من الأفضل أن يتقلدها أحد الأمراء كما ذكر "إننا التمسنا من مولانا الخديو أن يقبل وضع الجامعة تحت رعايته وأن يمد لها يد المساعدة فأظهر جنابه ارتياحه لعملنا"[٤] وبناء على ذلك تأجل انتخاب رئيس مجلس إدارة الجامعة إلى الجلسة التالية[٥] أما عن انتخابات اللجنة الدائمة فقد أسفرت عن فوز خمسة عشر عضوا وهم بحسب تريب الأصوات:

قاسم بك أمين – محمد بك فريد – حسين باشا السيوفي – حسن بك جمجموم – حنفي بك ناصف – مرقس حنا أفندي[٦] – مصطفى بك خليل – محمود بك الشيشيني – محمد بك بهجت – حسن بك سعيد – محمد بك عثمان أباظة – مصطفى بك كامل الغمراوي – خالد بك سعيد – محمود بك حسيب – علي بك فهمي المحامي.

وبعد انصراف أعضاء الجمعية العمومية انتخب الخمسة عشر عضوا من بينهم قاسم أمين نائبا للرئيس – محمد فريد سكرتيرا – حسن باشا السيوفي أمينا للصندوق[٧]. أما عن اختيار الرئيس فقد تم تأجيل احتياره على أمل أن يتولاه أحد أمراء الأسرة الخديوية.

---

(١) الجريدة: العدد ٨٨ من السنة الأولى في ٢٢ يونيو ١٩٠٧ تحت عنوان (إلى شبابنا – العلم والتعليم)

(٢) الجريدة: العدد ١٣ من السنة الأولى في ٢٣ مارس ١٩٠٧ تحت عنوان (شبابنا).

(٣) الأخبار: العدد ٢٣٩ في ٢٨ نوفمبر ١٩٠٧

(٤) الجريدة: العدد ٥٢ من السنة الأولى في ٤١ مايو ١٩٠٧ تحت عنوان (حديث الأندية).

(٥) الهلال: الجزء الرابع من السنة الخامسة عشر في أول يناير ١٩٠٧ ص ٢١٧ تحت عنوان (المدرسة الكلية المصرية هل هي سابقة لأوانها).

(٦) محام مصري: تعلم الحقوق بالقاهرة وباريس، عمل بالمحاماه ودخل الحزب الوطني أيام مصطفى كامل ثم انضم إلى أنصار سعد زغلول بعد الحرب العالمية الأولى

(٧) الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها ص ١٦.

وقد انعقدت الجلسة الثالثة للمشروع في يوم ١٠ ديسمبر ١٩٠٦ بمنزل محمد بك عثمان أباظة بجهة الإنشاء، وفي هذه الجلسة قررت اللجنة تكوين لجان فرعية في العاصمة والأقاليم وأن تعمم الدعوة للاكتتاب بأوسع طرق النشر، كما قررت انتخاب حفني بك ناصف سكرتيرا للجنة بدلا من محمـــد بك فريد لغيابه في أوربا[١] واشتغاله بالسياسة التي يهم اللجنة أن تكون بعيدة عنها حتى لا تعترضها عقبة من العقبات[٢] ثم قررت أن يكون اجتماعها يوم الخميس من كل أسبوع في نادي طلبة المدارس العليا بالأزبكية[٣] ثم تقرر إيداع ما يجمع من الأموال في البنك الألماني الشرقي[٤] لأنه البنك الوحيد الذي يقبل مساعدة الجامعة بإعطاء فائدة ٤% سنويا، وتقرر تأليف عدة وفود لجمع التبرعات، كما عرضت فكرة طبع تذاكر بمبالغ محددة تبدأ من خمسة قروش وتوزع على الأهالي وتورد قيمتها إلى الجامعة[٥] وإلى جانب ذلك فقد عرضت فكرة تعليق صناديق في الشوارع والنوادي والمحلات ودور العبادة لجمع التبرعات لمشروع الجامعة.

وفي اجتماع ٥ يناير ١٩٠٧ بنادي المدارس العليا تقرر زيادة عدد اللجنة العمومية من ١٥ إلى ٢٥ عضوا وبناء على هذا القرار انتخبت عشرة أعضاء جدد كما انتخب عضو بدلا من محمود بك حسيب الذي استعفى من اللجنة وهؤلاء الأعضاء هم الدكتور محمد علوي باشا[٦] ويوسف بك صديق، وجبرائيل بك حداد، وحبيب بك فرعون، وسليمان أفندي البستاني، وحسين باشا رشدي، ويعقوب أرتين باشا وإبراهيم نجيب باشا والأفوكاتـــو لوزينا بك[٧]، ومسيو ماسبيرو وأحمد بك زكي[٨].

(١) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ٢٢.

(٢) الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها ص ١٧ وكان محمد فريد قد أرسل خطابا يطلب فيه انتداب غيره للقيام بأعماله مؤقتا حتى يعود من سفره، ولكن قاسم أمين رفض ذلك وقد أرجع فريد ما حدث إلى الخوف من أن بسبب وجود مثله في لجنة الجامعة غضبا من الإنجليز أو أن تتهم اللجنة بالعمل بالسياسة. الدستور: في ١٨ أبريل ١٩٠٨.

(٣) بدأت أول محاولة لتنظيم صفوف الطلبة والخريجين في مصر بإنشاء نادي المدارس العليا عام ١٩٠٥ وقد اجتمعت اول جمعية عمومية له في ٨ ديسمبر ١٩٠٥ وقد ساهم بعض أعضاء هذا النادي بنشاط كبير في العمل الوطني أمثال إبراهيم الوردالي وشفيق منصور.

(٤) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ٢٢.

(٥) وثائق الجامعة المصرية: محاضر جلسات المكتتبين.

(٦) طبيب مصري تعلم في مصر وفرنسا، وكان رئيسا لقسم الرمد في المؤتمر الطبي المصري عام ١٩٠٢ ومن أعضاء الجمعية التشريعية ومجلس المعارف الأعلى ثم عين مراقبا للجامعة المصرية وعمل طبيبا خاصا للأميرة فاطمة إسماعيل التي تبرعت للجامعة بأموالها ومجوهراتها. خير الدين الزركلي: الأعلام، جـ٧ ص ١٥٢.

(٧) الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها الداخلية ص ١٩.

(٨) والده مغربي الأصل وقيل أنه فلسطيني من عكا.

ومن التحليل الاجتماعي لأعضاء الجمعية العمومية لتأسيس الجامعة يتضح أنهم من أعيان الأمة ومثقفيها يغلب على دراستهم الثقافة القانونية حيث أن معظمهم من خريجي الحقوق، كما أنهم يمثلون عنصري الأمة ففيهم المسلمون وفيهم الأقباط. أما عن اتجاهاتهم السياسية فيلاحظ أنهم كانوا يمثلون كافة الاتجاهات السياسية في ذلك الوقت فمن بين الأسماء أعضاء في الحزب الوطني أمثال محمد فريد وعلي فهمي كامل ومحمود حسيب وعبد العزيز شاويش ومرقس حنا ومن بينها أعضاء في حزب الإصلاح مثل خالد بك سعيد ويوسف بك صديق (أمين صندوق حزب الإصلاح) ومنهم بعض أتباع تلاميذ الشيخ محمد عبده الذين ساهموا في تأسيس حزب الأمة مثل سعد زغلول وأحمد لطفي السيد ومنهم بعض رجالات الخديو والقصر مثل أحمد زكي وحسين بك أبو حسين ومنهم أيضا من له خبرة واسعة في شئون التعليم أمثال يعقوب أرتين الوكيل السابق لنظارة المعارف والمسيو ماسبيرو مدير عموم الآثار وحسين رشدي المفتش بالمعارف في ذلك الوقت ومنهم من هو من أصل غير مصري مثل أحمد زكي وسليمان البستاني وجبرائيل حداد وحبيب فرعون.

وفي جلسة ١٩ يناير ١٩٠٧ أبلغ قاسم أمين أعضاء اللجنة بأن الخديو وافق على جعل اللجنة تحت رعايته وبجعل ولي عهده رئيس شرف لها[١] كما أبلغها في جلسة ٢٢ ديسمبر ١٩٠٧ بأن الخديو أسند الرئاسة الفعلية للجنة إلى الأمير أحمد فؤاد[٢] وقد تمت موافقة اللجنة رسميا على ذلك وقررت إرسال وفد إلى الأمير لتقديم الشكر له على قبوله رئاسة الجامعة[٣] وإلى جانب ذلك فقد لاقى اختيار الأمير أحمد فؤاد لرئاسة الجامعة ارتياحا عاما لما عرف عنه من رغبة في النهوض بالمشروعات العلمية.

وفي ١٢ مارس ١٩٠٨ اجتمعت اللجنة بسراي الأمير أحمد فؤاد وتناقشت في البحث عن الوسائل التي توصلها لإنجاز مهمتها في أقرب وقت لإظهار فكرة الجامعة إلى حيز التنفيذ[٤].

---

(١) أحمد عبد الفتاح المرجع السابق الذكر ص ٢٤ ويؤكد الخديو عباس الثاني ذلك بأنه كان على رأس المشروع خلال الرئاسة الشرفية لولي عهده الأمير عبد المنعم. انظر المصري: العدد ٤٨٦١ في ٩ يونيو ١٩٥١ تحت عنوان (مذكرات الخديو عباس الثاني).

(٢) الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها الداخلية ص ١٩ والجدير بالذكر أن رئاسة الجامعة عرضت على الأمير حسين كامل ولكنه رفضها خشية اعتراض الإنجليز عليه، وتخوفه من التبعات المالية التي يمكن أن يتورط فيها، كما أن هذه الرئاسة عرضت على الأمير عمر طوسون، وعلى الأمير محمد علي إلا أن اللورد كرومر تحفظ عليهما أحمد شفيق: مذكراتي في نصف قرن جـ ٢ ص ١١٠.

(٣) وثائق الجامعة محفظة – ٤٦ خطاب من لجنة الاكتتاب إلى الأمير أحمد فؤاد.

(٤) أحمد عبد الفتاح المرجع السابق الذكر ص ٢٦.

ولما تناقشت اللجنة في مواد الدراسة التي يحسن أن تبدأ بها الجامعة رأى بعض أعضاء مجلس الإدارة ضرورة البدء بتعليم الآداب والفلسفة والتاريخ والحقوق، ورأى آخرون أن يكون التعليم بالجامعة وسيلة للإنتاج الملموس في الحياة العملية وطالبوا بتدريس الكيمياء والعلوم الزراعية والاقتصادية وانتقدوا فكرة أن تبدأ الجامعة بتعليم العلوم الأدبية.

وظهر رأى يقول بأن تأخذ الجامعة بأنواع الصناعة المنتجة التي تأخذ مصر منها بحظ وطالب بأن يتعلم شباب الجامعة صناعة الساعات أو صناعة النسيج[١] ولما اشتد الخلاف حول هذا الموضوع ظهر رأى وسط لم يبغض العلوم الأدبية وإنما رآها لونا من ألوان الترف والزينة وأثر العلوم التي تتصل من قربه بالحياة المادية مع عدم إهمال العلوم الأدبية[٢].

انتقلت المناقشات حول هذا الموضوع من مجلس إدارة الجامعة إلى الصحف فرأت مجلة الهلال تقديم العلوم الطبيعية كالكيمياء والتاريخ الطبيعي والرياضيات والفلك على العلوم الأدبية لأنها تنير الأذهان بالاطلاع على أسرار الكون ونواميسه وكلها حقائق ثابتة مترابطة تدرب العقل على النظر الصحيح والحكم الصواب[٣] ورأت صحف أخرى أهمية تدريس العلوم الأدبية كالتاريخ والفلسفة والاقتصاد والشعر، وأخيرا استقر الرأى على أن تبدأ الجامعة دروسها بالعلوم الأدبية، وقد ذكر الأمير أحمد فؤاد سبب تلك بقوله (إننا جعلنا التاريخ والآداب فاتحة أعمال الجامعة لفائدتهما ولذتهما، فالتاريخ سيرقى عند الذين يتعلمونه في الجامعة ملكة التفكير والمقارنة والحكم على الرجال والأشياء، أما الآداب فستعلم الذين يتلقونها في الجامعة احسن ما جاءت به الأفكار الإنسانية)[٤].

وبرئاسة الأمير أحمد فؤاد للجنة قويت حركة الاكتتاب والأوقاف للجامعة فجمع أكثر من عشرين ألفا من الجنيهات للمشروع[٥] كما أوقفت العقارات على

---

(١) طه حسين: مستقبل الثقافة في مصر . ص ٤١٧ – ٤١٨.

(٢) نفسه ص ٤١٩.

(٣) الهلال: الجزء التاسع من السنة السادسة عشر في أول يونيو ١٩٠٨ ص ٥١٨ تحت عنوان (جامعة أم كلية والعلوم الأدبية أم الطبيعية).

(٤) الرافعي: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية ص ٣٤٠.

(٥) مذكرات قطيني فهمي جـ ٢ ص ٦١. وعن أسماء المكتتبين وما اكتتبوا به، انظر الجامعة المصرية. لائحة إجراءاتها الداخلية وتاريخ مشروعها وأسماء المكتتبين فيه ص ٤٩.

الجامعة فوقف حسن بك زايد خمسين فدانا من أطيانه في عزبة سراه منوفية للمشروع[١]. ووعد الخديو بمساعدة المشروع فاكتتبت نظارة الأوقاف بأمر الخديو بخمسة آلاف جنيه تدفعها كل سنة لإعانة الجامعة كما اكتتبت نظارة المعارف بألفي جنيه[٢].

أعلن الأمير أحمد فؤاد أن اللجنة صارت قادرة بما توفر لديها من الإيراد السنوي أن تباشر عملها في أول أكتوبر ١٩٠٨. وتقرر البدء باتخاذ مقر لإلقاء الدروس فيه (في آداب اللغة العربية وفي آداب اللغة الفرنسية وفي التاريخ العام ولا سيما تاريخ مصر وتاريخ المدنية الإسلامية وتاريخ النهضة التليانية)[٣] كما قررت اللجنة إرسال عشرة من طلبة المدارس العليا كل عام إلى أوربا لتلقي العلوم والآداب بغرض (إعداد فريق من الأساتذة للقيام بعد عودتهم إلى مصر بمهام التدريس فيها باللغة العربية وتكون إقامتهم في أوروبا طول المدة اللازمة عادة لنيل أعلى الشهادات العلمية في العلوم التي تخصصوا لها)[٤].

اجتمعت اللجنة الدائمة للجامعة وقررت وضع لائحة داخلية لتنظيم شئون الجامعة وتقرير رسالتها بيان أهدافها[٥] وذلك في ٢٠ مايو ١٩٠٨ واتفق على أن الغرض من إنشاء هذه الجامعة هو (ترقية مدارك وأخلاق المصريين على اختلاف أديانهم وذلك بنشر الآداب والعلوم)[٦] واتفق على أن تكون لغة التعليم في الجامعة هي (اللغة العربية دون سواها لتكون واسطة لنشر المعارف وترقية العلوم بين الناطقين بالضاد ولكي ترتقي اللغة العربية نفسها بهذه الوسيلة)[٧].

وترجع أسباب التمسك باللغة العربية كلغة للتعليم بالجامعة إلى أن قادة الرأي في مصر في ذلك الوقت وجدوا أن آثار الفرنجة الجارفة التي أصابت البلاد وصلت إلى اللغة العربية حتى أصبح أبناء الوطن لا يهتمون بلغتهم والمثقفون منهم

---

(١) الهلال: الجزء الثامن من السنة السادسة عشر في أول مايو ١٩٠٨ ص ٤٧٨ تحت عنوان (الجامعة المصرية نهضة جديدة).

(٢) جرجي زيدان: المرجع السابق الذكر جـ ٤ ص ٤٤.

(٣) الجامعة المصرية. لائحة إجراءاتها ص ٢٣ – ٢٤.

(٤) الجامعة المصرية: لائحة الإرساليات الجامعية بأوربا ص ١.

(٥) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ٣٩.

(٦) الجامعة المصرية: تأسيس جمعية لأجل إنشاء وإدارة جامعة مصرية ص ٥.

(٧) محاضر جلسات مجلس الجامعة: جلسة الثلاثاء في ٢٨ إبريل ١٩٠٨ ويذكر الخديو عباس الثاني أنه كان حريصا على الأخص في هذه المؤسسة الجديدة العلمانية البحتة والحديثة أن يكون التدريس فيها باللغة العربية. المصري: العدد ٤٨٦١ في ٩ يونيو ١٩٥١ تحت عنوان (مذكرات عباس الثاني).

يتفاخرون باستعمال اللغات الأجنبية للتفاهم والتعامل، ولكن لما كانت العلوم والمعارف المصرية مدونة باللغات الأجنبية والضرورة تقتضي الاستعانة ببعض الأساتذة الأجانب لتدريس بعض المواد[١] فقد وافقت اللجنة على إلقاء بعض الدروس بإحدى اللغتين الإنجليزية والفرنسية حتى يعود الطلبة المصريون الذين سترسلهم الجامعة على نفقتها إلى معاهد العلم في أوربا فيتولون التدريس باللغة العربية[٢].

وتألف مجلس إدارة الجامعة الأول من:

الأمير أحمد فؤاد باشا	رئيسا
حسين رشدي باشا إبراهيم نجيب باشا	وكيلان
أحمد زكي بك	سكرتيرا
حسن سعيد بك	أمين صندوق
أرتين باشا الدكتور علوي باشا عبد الخالق ثروت باشا مرقس حنا أفندي موسيو ماسبرو يوسف صديق بك على أبو الفتوح بك على بهجت بك موسيو لوزينا على ذو الفقار بك[٣]	أعضاء

(١) دار الوثائق: محافظ عابدين محفظة تحت عنوان مشروعات قوانين لإنشاء الجامعة المصرية.

(٢) محاضر جلسات مجلس الجامعة: جلسة الثلاثاء ٢٨ إبريل ١٩٠٨. وأيضا الهلال: الجزء الثامن من السنة السادسة عشرة في أول مايو ١٩٠٨ ص ٤٠٨ تحت "الجامعة المصرية. نهضة جديدة".

(٣) الجامعة المصرية: تأسيس جمعية لأجل إنشاء وإدارة جامعة مصرية ص ٦.

obeikan.com

إفتتاح الجامعة المصرية القديمة

في أول يونيو ١٩٠٨ أرسلت اللجنة الدائمة لتنظيم الجامعة خطابا إلى مصطفى فهمي رئيس النظار وناظر الداخلية وضحت فيه قانون الجامعة والهدف من تأسيسها فقالت "وجدت في البلاد حركة فكرية عمومية لتأسيس جامعة مصرية وتشكلت لجنة لجمع اكتتابات.. وقد وضع للجامعة قانون كافل بانتظام أعمالها ودوام بقائها.. على أن الجامعة المصرية من الأعمال ذات النفع العام نظرا للفائدة الكبيرة التي تنشأ عن ذلك المعهد الجديد والخدمة العظيمة الشأن التي سيقوم بها للبلاد[١].

وقد رد ناظر الداخلية بخطاب تاريخه ١٦ يونيو ١٩٠٨ وضح فيه (الموافقة على هذا العمل الجليل ذي المنفعة العمومية [٢] وبذلك تم استكمال المقومات الرسمية لافتتاح الجامعة.

وقد افتتحت الجامعة المصرية رسميا في ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ في حفل أقيم بقاعة مجلس شورى القوانين حضره عدد كبير من رجال الدولة والوجهاء والأعيان وأعضاء الجمعيات العلمية[٣] وجميع الذين تبرعوا بالمال ورجال السلك السياسي والأجانب وشيخ الأزهر والمفتى وبعض رجال الدين[٤]. كما حضر الحفل الخديو عباس الثاني وألقى خطبة أعرب فيها عن اغتباطه بخروج المشروع إلى حيز الوجود[٥] وأعلن أن الحكومة ستوالي مشروع الجامعة بالعناية والرعاية. كما ألقى كل من رئيس الجامعة وعبد الخالق ثروت وأحمد زكي وآخرون خطبا في حفل الافتتاح[٦]. وقد وصف سعد زغلول هذه الخطب بقوله أن أحسنها (تلاوة وإلقاء ومعنى وعبارة خطبة عبد الخالق ثروت[٧]. وأسوأها خطب رئيس الجامعة والخديو[٨]. وأثقلها على السمع وأبعدها عن الموضوع خطبة أحمد زكي لأنه تكلم

---

(١) نفسه ص ٣.

(٢) نفسه: تحت عنوان صورة الجواب المحرر من نظارة الداخلية بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٠٨ نمرة ١١٢٢ ص ٤.

(٣) مثل الجمعية الجغرافية، وجمعية المعارف المصرية.

(٤) دار الوثائق القومية بالقلعة، مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٩ ص ٤٢٢. وقد تعجب سعد زغلول من حضور شيخ الأزهر والمفتي لهذا الاحتفال على خلاف عادتهم في مثل هذه الاحتفالات وكذلك جمهور من الناس الذين لا هم لهم سوى حضور الملاهي والتردد على مواضع اللعب، وقد أرجع ذلك إلى ضعف الأمة وميلها إلى جانب الجهة التي يميل إليها الحاكم بغض النظر عما فيها من الحسن والقبيح نفسه ص ٤٢١.

(٥) الرافعي: محمد فريد ص ٣٤٠.

(٦) عن نص هذه الخطب انظر المقتطف: الجزء الثاني من المجلد الرابع والثلاثين عدد أول فبراير ١٩٠٩ ص ١٣٨ وما بعدها.

(٧) مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٩ ص ٤٢٢ بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ والجدير بالذكر أن الخديو عباس الثاني قرظ خطبة ثروت في مذكراته.

(٨) انظر: المصري. العدد السابق الذكر تحت عنوان (مذكرات الخديو عباس الثاني).

فيها عن الإسلام ومجده بأمور متكلفة ليس من اللياقة إلقاؤها في افتتاح جامعة لا دين لها إلا العلم[١].

وبالرجوع إلى نصوص هذه الخطب ومقارنتها بوصف سعد زغلول لها يتضح أن خطبة الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة اقتصرت على إبراز أهمية وجود جامعة في مصر، وعلى الثناء على الجهود التي قام بها العاملون على المشروع كما يتضح أن خطبة عبد الخالق ثروت كانت ذات دلالات موضوعية إذ تحدث فيها عن أهمية اشتراك الأمة مع الحكومة في تأسيس الجامعة وذكر أسباب تقدم التعليم في البلدان الأخرى وأشاد بفكرة أن يكون التدريس في الجامعة باللغة العربية وبأهمية إرسال البعثات إلى الخارج[٢]. أما عن خطبة الخديو فبالرغم من أن سعد زغلول هو الذي كتب للخديو هذه الخطبة[٣]، فقد هاجمها واتهمها بالسوء وبأنها تغيرت كثيرا عما كتبه[٤]. وعن رأيه في خطبة أحمد زكي سكرتير الجامعة فقال أنها تطرقت إلى الحديث عن مجد الإسلام وإلى مفاخر مصر من قديم الزمان[٥]. ولما طلب سعد زغلول الاشتراك في إلقاء الخطب نظرا لأنه (له علاقة بمشروع الجامعة من جهة كونه أحد مؤسسيها وناظر المعارف العمومية) فإن طلبه كان نصيبه الإهمال[٦] مما ضايق سعد كما يتضح مما كتبه في مذكراته حول ذلك الموضوع.

وبالرغم من مجهودات قاسم أمين في تأسيس الجامعة فإن احدا لم يذكره بشئ في أثناء الاحتفال (مع أنه كان أول مؤسسيها ومات في خدمتها)[٧] وقد يرجع السبب في ذلك إلى تفويت الفرصة على أعداء الجامعة في الهجوم عليها عند اقترانها باسم قاسم أمين الذي كانت كتاباته عن تحرير المرأة تجد العديد من

---

(١) مذكرات سعد زغلول: كراس رقم ٩ ص ٤٢٢ وتعبير سعد زغلول هذا يوضح فهمه التام لرسالة الجامعة على الرغم من أنه الأزهري الذي كان متعصبا لدينه أثناء مذبحة الإسكندرية حيث نادى المسلمين بالجهاد وقتل الأوربيين، ويذكر محمد رشيد رضا أن سعد زغلول دخل في أطوار التلون بعد ذلك في معيشته وأفكاره الاجتماعية والقانونية وغلبت نزعة الوطنية المصرية عنده على فكرة الجامعة الإسلامية. المنار جـ ٢٨ ص ٧١١.

(٢) المقتطف: الجزء الأول من المجلد الرابع والثلاثين في فبراير ١٩٠٩ ص ١٣٨.

(٣) يتضح ذلك من قول سعد زغلول في هذه المناسبة (هيأت خطبة على لسان الجناب العالي). انظر مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٩ ص ٤٢١.

(٤) نفسه.

(٥) عن نص هذه الخطبة انظر المقتطف، الجزء الأول من المجلد الرابع والثلاثين في فبراير ١٩٠٩ ص ١٤١ وانظر أيضا مجموعة الخطب التي ألقيت في حفل الافتتاح الرسمية بقاعة مجلس شورى القوانين في ٢١ ديسمبر ١٩٠٨.

(٦) مذكرات سعد زغلول كراس ٩ ص ٤٢٢.

(٧) نفسه.

المعارضين وتجلب الكثير من المشاكل على من يناصرها مما جعل خطباء الحفل يؤثرون السلامة.

وفي مساء ذلك اليوم بدأت الدراسة بالجامعة على نطاق ضيق حيث نظمت على هيئة محاضرات تلقي بعد الظهر يوميا، وانتظمت محاضراتها وبرامجها، واتخذت لها مكانا في سراي الخواجة (نستور جناكليس) التي بنى مكانها الجامعة الأمريكية الآن بأول شاع القصر العيني بإيجار سنوى بمبلغ ٤٠٠ جنيه[١]. ثم انتقلت إلى سراي محمد صدقي بشارع الفلكي في عام ١٩١٥، وذلك لأن قيام الحرب العالمية الأولى جعل الجامعة تقتصد في مصروفاتها، فرأت أن تستأجر مبنى أقل في الإيجار لمدة سنتين إلى أن يتم بناء سراي الجامعة الجديدة ببولاق الدكرور. وكان بمبلغ ٢٥٠ جنيه في السنة الأولى، و٣٠٠ جنيه في السنة الثانية[٢].

ابتدأ التنفيذ بكلية الآداب، وكانت الدراسة في بداية عهدها غير منتظمة ومحدودة، ثم جعلت في كل يوم درسين يبتدأ الدرس الأول في الساعة الخامسة مساء وينتهي في الساعة السادسة. ثم يلي ذلك نصف ساعة للاستراحة واختلاط الطلبة بالمدرسين للاسترشاد بهم فيما يريدون من زيادة الشرح والبيان ثم يبدأ الدرس الثاني ويستمر ساعة أيضا، وبعد نهاية الدرس يختلط الطلبة بأساتذتهم مدة نصف ساعة، كما تمت الموافقة على إصدار مجلة خاصة تنشر فيها المحاضرات التي يلقيها الأساتذة بعد عرضها عليهم[٣] وقد اشتمل تدريس المحاضرات على طائفة من الأساتذة المصريين والأجانب كان معظمهم يكتفي بمرتبات ضئيلة ومن هؤلاء إسماعيل رأفت مدرس الجغرافيا بدار العلوم، وحفني ناصف الذي كان يدرس الأدب العربي القديم[٤] والشيخ محمد الخضري[٥] مدرس التاريخ الإسلامي والشيخ محمد المهدي[٦] مدرس الأدب العربي، والأستاذ الألماني ليتمان أستاذ

---

(١) أحمد عبد الفتاح. المرجع السابق الذكر ص ٨١.

(٢) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة فقي يوم الخميس ١٧ يونيه ١٩١٥ عن حالة الجامعة في السنة المكتبية ١٤/ ١٩١٥ ص٦

(٣) وثائق الجامعة محفظة رقم (٢) مجلس إدارة الجامعة في ٥ ديسمبر ١٩٠٨.

(٤) طبعت من محاضراته اثنى ألقاها بالجامعة عامي ١٩٠٩، ١٩١٠ ثلاثة أجزاء بعنوان (تاريخ الأدب) أو(حياة اللغة العربية). انظر يوسف اليان سركيس. معجم المطبوعات العربية والمعربة. القاهرة ١٩٢٨ ص ٧٨٢، تقويم دار العلوم العدد العامي بمناسبة مرور ٧٥ عاما على إنشاء المدرسة ١٨٧٢ – ١٩٤٧. ص ٢٤٣.

(٥) من علماء الأزهر التحق بدار العلوم عام ١٨٩١. انظر تقويم دار العلوم ص ٢٧٩.

(٦) عين مدرسا بدار العلوم عام ١٩٠٤ واتصل بالشيخ محمد عبده وأخلص له وتأثر بمبادئه. تقويم دار العلوم ص ٢٧٢.

اللغات السامية[١] والأستاذ ميلوني مدرس التاريخ القديم.ونتيجة لقصور إمكانيات الجامعة في توفير أعضاء هيئة التدريس بها في تلك الفترة طلب الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة من أحد نظار المدارس الثانوية الاستعانة به في إلقاء بعض المحاضرات بالجامعة، ولكن سعد زغلول رفض هذا الطلب بصفته ناظرا للمعارف وصاحب الشأن الأول في هذا الموضوع، وكان يجب على رئيس الجامعة الاتصال به مباشرة وليس الاتصال بناظر المدرسة الثانوية.

ويتخذ أحد المؤرخين من ذلك الموقف دليلا على مناهضة سعد زغلول للجامعة[٢]. ولكننا نرى أن هذا الموقف لم يكن موجها ضد الجامعة بقدر ما هو موجه للدفاع عن كيان ناظر المعارف المتمثل في سعد في ذلك الوقت. ودليلنا على ذلك ما ذكره سعد بعد مقابلة له مع جورست إذ قال وانتقل جورست إلى الحديث عن الجامعة (فقال أن البرنس فؤاد يريد أن يعين إسماعيل بك حسنين مدرسا بالجامعة – ويشكو معارضتك قلت إني لست بطرطور في نظارة المعارف.. إني لست ضد الجامعة ولا يمكن أن أكون ضدها لأني أحد مؤسسيها ولكن يلزم على رئيسها أن يعرف أن هناك ناظرا للمعارف وإنه إذا كانت لديه حاجة فليوجه طلبه إليه)[٣].

ومعنى ذلك أن اعتراض سعد زغلول على تعيين إسماعيل حسنين مدرسا بالجامعة لم يكن سببه التضييق على الجامعة أو إعاقة العمل بها بل أن السبب هو أن رئيس الجامعة لم يطلب ذلك منه مباشرة.

اقتصرت المحاضرات في الجامعة على دروس في الآداب والتاريخ[٤] إذ بدأ بتدريس خمسة علوم هي:

١- الحضارة الإسلامية.

٢- الحضارة القديمة في مصر والشرق.

٣- العلوم التاريخية والجغرافية واللغوية عند العرب.

٤- تاريخ آداب اللغة الفرنسية.

٥- تاريخ آداب اللغة الإنجليزية.

---

(١) طه حسين: الأيام جـ ٣ ص ٣٤ – ٤٠.

(٢) د. عبد الخالق لاشين: سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ جـ١ ص ١١٢ – ١١٣.

(٣) مذكرات سعد زغلول كراس رقم ١٦ من ٢٢ مايو ١٩٠٩ إلى أول يونيه ١٩٠٩ ص ٨٣٨.

(٤) الرافعي: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، القاهرة – النهضة المصرية. الطبعة الثانية ص ٣٤٠.

كما كان الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة يلقى محاضرات في الفروسية والرماية[١].

وكان طلاب الجامعة نوعين:

١- طلبة منتسبون: وهم المتخرجون في المدارس العالية والخصوصية والأزهر وكذلك الذين يقدمون طلبا للاستمرار في حضور درس واحد فأكثر من الدروس الخمسة للحصول على شهادة أو إجازة أو لقب مما تقرره الجامعة في المستقبل، ولا يعد من طلبة الجامعة بصفة نهائية إلا بعد مضى شهر من الحضور للتعرف على مقدار ثقافته.

٢- المستمعون المتطوعون: وهم كل من يطلب قبوله بهذه الصفة ويدفع الرسم المقرر عنها بغير التزامه بأي قيد أو شرط آخر[٢]، وقد كانت المصروفات السنوية ١٢٠ قرشا للطلبة المنتسبين الذين يحضرون ثلاثة دروس فأكثر، و٤٠ قرشا لمن يريد منهم حضور درس واحد، وضوعفت هذه القيمة للمستمعين المتطوعين ثم عملت بطاقات لحضور محاضرة واحدة ورسمها خمسة قروش[٣] وكان متوسط عدد الذين يحضرون هذه المحاضرات ١٢٠ فردا[٤] ويتضح من ذلك أن الجامعة في أول أمرها لم تعرف قيود اللوائح ولكن نظمها اتسمت بالمرونة فسمحت بحضور المحاضرات لكل مثقف يرغب في ذلك.

ولما كانت موارد الجامعة ضئيلة ولا غنى لها عن مكتبة فقد جمعت لها مجموعات من الكتب النفيسة والنادرة ذات القيمة العلمية كإهداء لها من داخل البلاد، فأهديت لها مكتبتان نفيستان إحداهما للمرحوم شفيق بك منصور والأخرى للمرحوم يحيى باشا منصور يكن[٥]، كما أهديت إليها مجموعتان نفيستان من الكتب العربية والأفرنجية: إحداهما من حرم المرحوم إبراهيم بك مصطفى ناظر مدرسة دار العلوم السابق، والأخرى من حرم المرحوم عبد الغني بك شاكر[٦] كما

---

(١) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ١١٧.

(٢) وثائق الجامعة: محفظة رقم (٢) مجلس الإدارة في ٥ ديسمبر ١٩٠٨.

(٣) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ١١٧.

(٤) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان عام ١٩٠٨ من جورست إلى جراي المقطم ١٩٠٩ ص ٨٤

(٥) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم إلى الجمعية العمومية في ١٤ مايو ١٩١٤ ص٢٧.

(٦) الجامعة المصرية. تقرير مجلس الإدارة المقدم إلى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراي الجامعة المصرية في يوم الأحد ٢٠ نوفمبر ١٩٢١ – القاهرة – مطبعة الاعتماد ص ٤

قدم محمد وسيم بك القاضي بمحكمة مصر المختلطة للمكتبة موسوعة نفيسة من الكتب العلمية[١] ووهبها محمد لطفي جمعة، وحمزة بك فهمي العديد من الكتب. يضاف إلى ذلك مجموعات أخرى متفرقة أهديت لها، كما بادرت الجامعات الأوربية بإهداء الجامعة طائفة من الكتب والمراجع لدعم مكتبتها الناشئة وقد وصل عدد الكتب المهداة نحو خمسة عشر ألف مجلد مكتوبة بلغات متعددة[٢]، وقد صارت هذه المجلدات نواة لمكتبة الجامعة التي افتتحت أبوابها للطلاب وغيرهم في شهر فبراير ١٩٠٩. كما تلقت الجامعة مساعدات علمية عديدة من حكومة إيطاليا إذ أهدت لها الحكومة الإيطالية عددا وافرا من الأدوات والآلات مما يلزم للتجارب الطبيعية[٣]. فكان ذلك النواة الأولى لقسم الطبيعة بالجامعة[٤]. كما أهدتها مجموعة من الأحجار الجيولوجية، وبعث الملك فيكتور عمانويل الثالث بمجموعة نادرة من الخرائط الجغرافية[٥] وقدم كل صنوف التيسير للشبان المصريين الذين سافروا إلى إيطاليا[٦].

والجدير بالذكر أن موقف الحكومة الإيطالية تجاه إنشاء الجامعة المصرية كان موقفا وديا وذلك للعلاقة الوثيقة بين الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة والبلاط الإيطالي وخصوصا الملك فيكتور عمانويل الثالث والملكة مرجريت[٧]. كما قابل رئيس الجامعة كثيرا من علماء أوربا ورؤساء حكوماتها ومنهم المسيو كليمنصو رئيس وزراء فرنسا بهدف إهداء الجامعة كل ما تنشره الحكومة الفرنسية في موضوعات التعليم وقد تمت الاستجابة إلى طلبه، كما حصلت الجامعة على مطبوعات علمية من حكومة النمسا، وخلال ذلك فتحت مكتبة الجامعة أبوابها للجمهور لمطالعة الصحف والمجلات التي ترد إليها.

---

(١) وثائق الجامعة: محفظة رقم (٢) محاضر مجلس الإدارة في ٩ يونية ١٩١٠.

(٢) أصبح رصيد مكتبات جامعة القاهرة الآن يتجاوز المليون كتاب إلى جانب مجموعة من المجلات العلمية يبلغ عددها سبعة آلاف مجلد معظمها بلغات أجنبية، ومجموعات من أوراق البردى والشرائح الزجاجية والعملات القديمة. انظر: تقويم جامعة القاهرة عام ١٩٧٨ ص ٣٨ تحت عنوان (مكتبة الجامعة).

(٣) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩٠٩ من جورست إلى جراي، المقطم ١٩١٠.

(٤) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم إلى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة يوم الأربعاء ١٥ مارس ١٩١١ عن حالة الجامعة في السنة المكتبية ١٩١٠ – ١٩١١ ص ١٧.

(٥) المصري. العدد ٤٨٦١ في ٩ يونيو ١٩٥١.

(٦) أرسلت الجامعة في عام ١٩١٠ ثلاثة من الأطفال إلى إيطاليا لدراسة فن التصوير والهندسة. أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق ص ٤٥.

(٧) المصري: العدد ٤٨٦١ في ٩ يونيو ١٩٥١ وترجع أسباب هذه العلاقة إلى أن الأمير أحمد فؤاد تلقى علومه في المعهد الدولي بتورينو كما دخل الأكاديمية العسكرية الإيطالية عام ١٨٨٥ وتخرج بعد ذلك من مدرسة تطبيقات المدفعية وقسم الهندسة ثم انتظم كضابط في سلك الجيش الإيطالي والتحق بالبلاط الملكي بروما. للتفاصيل انظر: خير الدين الزركلي: الإعلام جـ١ ص ١٨٧، قليني فهمي: مذكرات قليني فهمي باشا جـ ٢ ص ٥٩.

أما عن البعثات العلمية إلى أوربا فبالرغم من أن الإنجليز كانوا يبغضون اتصال المصريين بالتعليم الأوربي العالي[١]، فقد اهتمت الجامعة منذ نشأتها بإيفاد الطلبة إلى أوربا لاستكمال معارفهم في جامعاتها الشهيرة[٢] وذلك لتخريج أساتذة وطنيين يعلمون العلوم باللغة العربية، فأرسلت إلى جامعات لندن[٣] وباريس وليون أحد عشر طالبا من الذين تتوافر فيهم شروط التفوق والاستعداد للدراسة[٤]. وكان يتم اختيارهم عن طريق الاختبارات التحريرية والشفوية للوقوف على درجة استعدادهم ولياقتهم وميلهم إلى التعلم والتحقق من سلامة ذوقهم وميولهم واعتدال مبادئهم.

كما يشترط في عضو البعثة أن يكون مصري الجنسية[٥] وأن يكون لائقا طبيا كما اشترط عليه عدم الاشتغال بالسياسة، وقد أرسل أربعة طلاب منهم إلى انجلترا وسبعة إلى فرنسا. والطلاب الذين أرسلوا إلى إنجلترا هم محمد كامل حسين القاضي المدني بالخرطوم لدراسة العلوم الأدبية، ومحمد حسني الطالب بمدرسة المهندسخانة، ومحمد صادق جوهر الحائز على الشهادة الثانوية لدراسة العلوم الرياضية وتوفيق سيدهم الطالب بمدرسة المهندسخانة لدراسة العلوم الطبيعية.

أما الذين أرسلوا إلى فرنسا فانقسموا إلى قسمين قسم للدراسة بجامعة السربون، وقسم للدراسة بجامعة ليون، وقد درس بجامعة السربون كل من سيد كامل أفندي من طلبة الحقوق الخديوية لدراسة التاريخ، ومحمد توفق الصاوي المحامي بالقاهرة لدراسة الأدب، ومحمود عزمي الطالب بمدرسة الحقوق الخديوية لدارسة العلوم القانونية والسياسية ومحمود فهمي الطالب بمدرسة الحقوق الخديوية لدراسة الفلسفة أما الطلاب الذين درسوا بجامعة ليون فهم حسن فؤاد الديواني الطالب بمدرسة الطب بالقاهرة لتلقي علم وظائف الأعضاء والدكتور محمد ولي الدين الطبيب بالقاهرة لدراسة التاريخ الطبيعي وقانون علم الصحة والدكتور محمد كمال الطبيب بمصلحة خفر السواحل بالإسكندرية لتلقى علم الطب الشرعي والكيمياء[٦].

---

(١) طه حسين: مستقبل الثقافة في مصر جـ٢، القاهرة مطبعة المعارف ١٩٣٨ ص ٢٨٢.

(٢) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة في ١٤ مايو ١٩١٤

(٣) كان مجلس الجامعة قد قرر توزيع الطلبة المبعوثين إلى انجلترا على جامعات (لندن واكسفورد وكمبردج) ولكن نظرا لظروف غلاء المعيشة ضم كل طلبة البعثة في انجلترا إلى جامعة واحدة هي جامعة لندن.

(٤) نشرت بعض الصحف أسماء المرشحين لبعثة الجامعة انظر على سبيل المثال مصر في ١٩٠٨/٦/٩.

(٥) الهلال: الجزء الثامن من السنة السادسة عشرة في أول مايو ١٩٠٨ ص ٤٧٨ تحت عنوان "الجامعة المصرية.. نهضة جديدة".

(٦) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ١٨٦.

ويتضح من دراسة أوضاع هذه البعثة أنها شملت مستويات متعددة فلم تقتصر على طلاب المدارس العليا أو الحاصلين على الشهادة الثانوية بل ضمت أيضا خريجي هذه المدارس ومع أن مناهج الجامعة اقتصرت في أول أمرها على الدراسات الأدبية فإن أعضاء هذه البعثة لم يقتصروا على دراسة العلوم الأدبية بل تخصص بعضهم في العلوم الطبيعية والرياضية والطبية وذلك تمهيدا لتكوين كوادر في فروع جديدة تنشئها الجامعة بعد عودتهم وقد جاءت التقارير عن نجاح هؤلاء الطلاب بما يبشر بالتقدم[١].

وفي عام ١٩٠٩ بعثت الجامعة بسبعة آخرين بعد أن وافقت فرنسا على تعليم ثلاثة من المصريين من الذين ترسلهم الجامعة إليها مجانا[٢] استمرت الجامعة في إرسال بعثاتها إلى أوربا بغرض إعداد فريق من الأساتذة يقوم بعد عودته إلى مصر بالتدريس بها. وكان الأهالي يودعون طلاب البعثات عند سفرهم بالهتاف والتهليل وقد وصفت جريدة المؤيد سفر أول فوج من البعثات بقولها "ازدحمت محطة العاصمة.. برجال الفضل والعلم وصفوة الشبيبة المصرية الذين جاءوا إليها لتوديع إخوانهم طلبة إرسالية الجامعة وإظهار عواطفهم نحو هؤلاء المسافرين الذين أخذوا على عاتقهم أن يجاهدوا في سبيل العلم لخير مصر وأبنائها.. وعند الساعة الرابعة والربع قام القطار بالأهالي بين الهتاف والتهليل[٣]. وازدحمت المحطات التي وقف عندها القطار بالأهالي للترحيب بأعضاء البعثة، ففي محطات طنطا وكفر الزيات والإسكندرية تجمع الكثير من الأهالي ومنهم رجال الأدب والعلم والأعيان لتحية الطلبة، ولما ركب الطلاب الباخرة ترددت هتافات الأهالي بحياة الجامعة الحرة وحياة طلبة الإرسالية فهتف الطلاب لتحي مصر[٤].

ومن الجدير بالذكر أن الجامعة وضعت بعض الضوابط لطلابها الموفدين للدراسة بأوربا فقد جرمت عليهم الزواج ماداموا في الدراسة كما أنها فرضت عليهم التقدم لجميع الامتحانات المطلوب أداءها في العلوم التي يتلقونها، ومن لم يتقدم للامتحان يعتبر راسبا. ويعامل بمقتضى المادة الثامنة من لائحة الإرسالية التي

---

(١) انظر: تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩٠٨ من جورست إلى جراي. المقطم ١٩٠٩ ص ٨٤.

(٢) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩٠٨ من جورست إلى جراي. المقطم ١٩١٠ ص ٨٢

(٣) المؤيد: العدد ٥٥٦٨ السنة التاسعة عشر في ١٢ سبتمبر ١٩٠٨ تحت عنوان "أساتذة المستقبل".

(٤) (١٥٣) نفسه.

تقضي بإعادة الطالب أو شطب اسمه من البعثة إذا رسب مرتين متواليتين، كما طلب من كل منهم أن يحرر في أول كل شهر خطابا إلى سكرتير الجامعة يبين فيه أحواله الصحية وسير دروسه وتحضيره للامتحان ونتيجته وكافة المعلومات التي تستنير بها الجامعة للوقوف على الأحوال الأدبية والمادية لطلبتها، وحذرت كل منن يخالف ذلك بخصم مبلغ من جنيه إلى ثلاث من مرتبه الشهري عن كل جواب لم يرسل أو أرسل متأخرا عن ميعاده أو ناقصا وعند تعدد هذه المخالفة لمجلس الإدارة أن ينظر في أمر الطالب(١).

وإلى جانب ذلك فقد عينت الجامعة مندوبين عنها لمباشرة أمور بعثاتها في كل من انجلترا وفرنسا فعين مسيو دواليه المهندس المعماري بباريس نائبا عن الجامعة في فرنسا والمستر بارنت نائبا عنها في بريطانيا بهدف إرشاد الطلاب ومتابعة أعمالهم وإبلاغ مجلس الإدارة(٢).

وإلى جانب ذلك فقد كان على عضو البعثة الذي ينتهي من وضع رسالته العلمية أن يعرض على الجامعة المصرية موضوع البحث الذي اختاره لرسالته لاعتماده من قبل مجلس الإدارة قبل أن يقدمه للجامعة التي يدرس بها، وأن يقدم الرسالة بعد كتابتها كي يتم الاطلاع عليها وإثبات صلاحيتها من عدمه وقد اتخذ هذا القرار بعد أن تقدم منصور فهمي برسالته عن المرأة المسلمة واعترض مجلس الجامعة عليها لما جاء فيها من عبارات تمس الدين الإسلامي، وعدم تمكنه من إيقاف مناقشتها لرفض جامعة باريس لذلك(٣).

ولكي تضمن الجامعة عودة الأموال التي تنفقها على مبعوثيها بالنفع عليها اشترطت على مبعوثيها التدريس بها لمدة عشرة سنوات على الأقل بعد حصولهم على الدرجات العلمية التي أوفدوا من أجلها ومن يتراجع عن هذا الشرط يسترد منه الأموال التي صرفتها الجامعة على تعليمه(٤). وكان على طالب البعثة أن يقوم بتأليف أو ترجمة كتاب إلى اللغة العربية في العلوم التي درسها بالخارج هذا عن البعثات أما عن تطور نظام التعليم بالجامعة فقد رأت الجامعة ضرورة إيجاد

---

(١) الجامعة المصرية، وتقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة في يوم الخميس ٢١ مارس، ١٩١٢ عن حالة الجامعة المصرية في السنة المكتبية ١٩١١ – ١٩١٢

(٢) وثائق الجامعة. محفظة ٤٩ – محضر مجلس الإدارة في ١٩٠٨/١٠/٣١.

(٣) وثائق الجامعة: محفظة (٢) ومحفظة (٣٥) – محاضر مجالس إدارة الجامعة.

(٤) الهلال: الجزء الثامن من السنة السادسة عشر في أول مايو ١٩٠٨ ص ٤٧٩ تحت عنوان "الجامعة المصرية . نهضة جديدة".

نظام مطابق للمتبع في الجامعات الأوربية. فبعد أن كان نظام التدريس بها حتى عام ١٩١٠ عبارة عن سلسلة محاضرات في علوم مختلفة لا رابطة بينها إذ كان الغرض منها تعويد الشبان وطلبة العلم على حضور العلوم العالية، وترغيبهم في ترقية مداركهم ومعرفة العلوم التي يميلون بطبيعتهم لتحصيلها، قررت الجامعة إنشاء كلية الآداب والفلسفة بحيث يكون مدة الدراسة بها ٤ سنوات وكان شروط الدخول في سلك طلبتها الحصول على شهادة الثانوية المصرية أو شهادة أجنبية أخرى معادلة[١]. والمواد التي تدرس بها تسعة مواد إلزامية يجب على الطلاب المنتسبين حضورها وتأدية الامتحانات فيها وهي آداب اللغة العربية وتاريخ آداب اللغة العربية، وعلم مقارنة اللغات والآداب السامية وتاريخ الشرق القديم، وتاريخ الأمم الإسلامية سيما تاريخ مصر في العصر الإسلامي، والفلسفة العربية وعلم الأخلاق، وتاريخ المذاهب الفلسفية، والجغرافيا، وعلم الشعوب، وتاريخ آداب اللغة الإنجليزية، وتاريخ آداب اللغة الفرنسية، على أن تدرس الثمان مواد الأولى باللغة العربية، أما دروس آداب اللغتين الإنجليزية والفرنسية فيختار الطالب أحدهما[٢].

وفي عام ١٩١١ أنشئ بالجامعة فرع العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ليدرس به علوم الاقتصاد السياسي والزراعي والري ونظام النيل ومدة الدراسة به سنتان[٣]. كما قررت الجامعة إنشاء فرع نسائي تلقى فيه محاضرات في الفلسفة وعلم النفس والأخلاق الخاصة بالنساء، وموضوعات في التربية، وكان يحاضر في هذا الفرع الآنسة "نبوية موسى" [٤] ناظرة المعلمات بالمنصورة وتركزت محاضرتها على تاريخ مصر الحديث وما يسود العالم من علوم عصرية، والسيدة "لبيبة هاشم" صاحبة مجلة فتاة الشرق، وقد تحدثت عن التربية والأخلاق وحاضرت "رحمة صروف" في شئون التدبير المنزلي. وحاضرت "ملك حفني ناصف" في حقوق المرأة وواجباتها وموقف الإسلام من ذلك. واشترك في إلقاء هذه المحاضرات بعض الأجنبيات مثل الآنسة كوفرور المدرسة بمدرسة راسين

---

(١) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة يوم الأربعاء ١٥ مارس ١٩١١ عن حالة الجامعة المصرية في السنة المكتبية ١٩١٠ – ١٩١١ ص ١١.

(٢) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة السابق الذكر ص ١٢ وأيضا انظر: تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩١٠ من جورمت إلى جراي، المقطم ١٩١١ ص ١٠٠.

(٣) الجامعة المصرية: التقرير السابق الذكر ص ١٣ وللتفاصيل انظر تقرير مجلس الإدارة عن السنة المكتبية ١٩١١ – ١٩١٢ ص ٩.

(٤) قال عنها طه حسين أنها كانت طامحة ملحة في الطموح، وكانت أول فتاة تظفر بالثانوية العامة في مصر، الأيام ج٣. القاهرة. دار المعارف. الطبعة الثانية ص ٢٧.

بباريس، وتكلمت عن محاضراتها في علم النفس والأخلاق[١]. كما كان يلقى بعض الأطباء من المصريين والأوربيين محاضرات في حفظ الصحة والعناية بالأطفال[٢] ومن المواظبات على حضور تلك المحاضرات هدى شعراوي وصفية زغلول وفاطمة نعمت راشد وفاطمة عمر[٣] (شقيقة عبد العزيز فهمي).

والجدير بالذكر أن إنشاء ذلك الفرع قد أثار بعض المحافظين ، فبالرغم من أن معظم المحاضرات كانت تلقيها نساء فقد تجمع الرجال أمام الجامعة للتعرض لهن ومنعهن من الحضور لأن ذلك سيؤدى من وجهة نظرهم إلى خروجهن على الآداب مما يرفع عنهن صفة العفاف التى تتحلى بها كل قابعة فى المنزل وعندما أرسل عبد العزيز فهمى[٤] سكرتير الجامعة خطابات إلى نساء الطبقة الراقية يدعوهن للحضور اعتبر بعض الرجال المحافظين وجود أسماء نسائية على أظرف الخطابات بمثابة العار نظرا لأن رجلا أجنبيا مثل عامل البريد سيعرف أسماءهن كما اعتبرها البعض الآخر من الفضائح الكبرى التى لا يمحوها إلا الدم ، فأرسلوا خطابات تهديد بالقتل لعبد العزيز فهمى إذا لم يكف عن هذا العمل[٥]. وقد أدت هذه المعوقات إلى إيقاف التدريس بهذا الفرع فى العام الدراسى ١٩١٢ - ١٩١٣[٦].

ومما سبق يمكن القول أن نظام التعليم بالجامعة بين عامى ١٩١١ – ١٩١٢ كان مقسما إلى ثلاثة أقسام هى :

(أ) قسم الآداب .

(ب) فرع العلوم الإقتصادية والسياسية والاجتماعية .

(ج) الفرع النسائى .

---

(١) الجامعة المصرية: التقرير السابق الذكر ص ١٠ وأيضا د اجلال خليفة: الحركة النسائية الحديثة – قصة المرأة العربية على أرض مصر. القاهرة – المطبعة الحديثة ١٩٧٣ ص ١٢٢ وعن هذه المحاضرات انظر: أمين سامى. التعليم في مصر، القاهرة ١٩١٧

(٢) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩١٠. من جورست إلى جراي. المقطم ١٩١١ ص ١١٠

(٣) د. إجلال خليفة: المرجع السابق الذكر ص ١٢٢.

(٤) من رجال القضاء، تعلم الأزهر ثم بمدرسة الحقوق واحترف المحاماة، من مؤسسي الوفد المصري ١٩١٨ اختلف مع سعد زغلول وانتخب رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٤، خير الدين الزركلي، القاموس السابق الذكر جـ٤ ص ١٤٩

(٥) د. إجلال خليفة: المرجع السابق الذكر ص ٨٣.

(٦) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة في يوم الثلاثاء ٢٩ أبريل ١٩١٣ عن حالة الجامعة المصرية في السنة المكتبية ١٩١٢ – ١٩١٣ ص ١٣.

وقد كان عميد قسم الآداب عام ١٩١١ الأستاذ الألمانى ليتمان ووكيله الشيخ محمد المهدى وسكرتيره الشيخ محمد الخضرى . وكانت الكلية تضطر أحيانا لوقف تدريس بعض العلوم نظرا لغياب أستاذها وفى العام الدراسى ١٩١٢ – ١٩١٣ تمت امتحانات الطلبة على مقتضى اللائحة التى وضعت لذلك ، وقد تفوق فيها الشيخ طه حسين إذ نال النهاية العظمى فى علم مقارنة اللغات السامية ، وفى تاريخ المذاهب الفلسفية أو الفلسفة العربية ، وفى علم الأخلاق ، وفى تاريخ آداب اللغة العربية ، وفى تاريخ الأمم الإسلامية ، وفى تاريخ الشرق القديم ، وفى علم تقويم البلدان[١] ، مما جعل مجلس إدارة الجامعة يقرر صرف مكافأة قدرها عشرون جنيها له نظرا للدرجات العالية التى حصل عليها .

وفى العام الدراسى ١٩١٣ – ١٩١٤ قررت الجامعة إنشاء فرع لتدريس العلوم الجنائية وإعداد طلابها لنيل شهادة فى هذه العلوم ومدة الدراسة فيه سنة واحدة واشتملت مواد التدريس به على :

١ – قانون العقوبات المقارن .

٢ – تحقيق قانون الجنايات المقارن .

٣ – تحقيق الجنايات العملى .

٤ – علم الاجتماع الجنائى .

٥ – الطب الشرعى .

٦ – أمراض النفس وعلاقتها بالقانون الجنائى .

وكانت هذه المواد تدرس باللغة العربية عدا المادة الأخيرة فكانت تدرس بالفرنسية . وقد اقبل على هذا الفرع فى أول الأمر الكثير من الطلاب وواظبوا على سماع محاضراته[٢] فبلغ عدد الطلبة الذين قيدوا أسماءهم عند افتتاحه ٣٧ طالبا ، وقد اعتمدت الحكومة شهادة هذا الفرع ومنحت خريجيه الأولوية فى الاختيار لوظائف أعضاء النيابة[٣] .

---

(١) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة في يوم الثلاثاء ٢٩ ابريل ١٩١٣ عن حالة الجامعة المصرية عند السنة المكتبية ١٩١٢ – ١٩١٣ ص ١٤ مكرر..

(٢) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة في يوم الخميس ١٧ يونيو ١٩١٥ عن حالة الجامعة المصرية في السنة المكتبية ١٩١٤ – ١٩١٥ ص ١٤

(٣) وثائق الجامعة: دفتر ٢ محاضر جلسات الجمعية العمومية جلسة ٨ يوليو ١٩١٥.

وتمت مناقشة أول رسالة للدكتوراه بالجامعة تقدم بها الشيخ طه حسين الطالب المنتسب فى الساعة الخامسة من مساء يوم الثلاثاء خامس مايو ١٩١٤ وقد نوقش فى موضوعين اختارهما كنص اللائحة وهما:

١- علم الجغرافيا عند العرب.

٢- المقارنة بين الروح الدينية للخوارج في إشعارهم وفي كتب المتكلمين.

أما موضوع رسالة الدكتوراه التي قدمها فهي (حياة أبي العلاء المعري) وبعد المناقشة العلنية التي استمرت نحو ساعتين وربع اجتمعت لجنة الامتحان المؤلفة من الأستاذ محمد الخضري رئيسا والأستاذين الشيخ محمد المهدي ومحمود فهمي المدرسين بالجامعة والأستاذين إسماعيل بك رأفت والشيخ علام سلامة المندوبين من نظارة المعارف وقررت منح الطالب درجة جيد جدا في الرسالة، ودرجة فائق في الجغرافيا عند العرب، ودرجة فائق في موضوع الروح الدينية عند الخوارج[١] وقد أثار منح الجامعة للشيخ طه حسين درجة الدكتوراه ثائرة بعض الأزهريين فتقدم أحدهم وكان عضوا بالجمعية التشريعية باقتراح يطلب فيه أن تقطع الحكومة معونتها عن الجامعة لأنها أخرجت ملحدا، وكان سعد زغلول رئيس لجنة الاقتراحات فلما عرض عليه هذا الاقتراح دعا المقترح للقائه، وطلب إليه أن يعدل عن اقتراحه، فلما أبى قال له أن أصررت على موقفك فإن هناك من سيقدم اقتراحا آخر يطلب فيه من الحكومة أن تقطع معونتها عن الأزهر لأن طه حسين تعلم في الأزهر قبل أن يتعلم في الجامعة فاضطر الرجل أن يسحب اقتراحه[٢].

والجدير بالذكر أن الجامعة لم تشترط ضمن لوائحها أن الطالب الذي يتقدم لنيل درجة الدكتوراه يجب عليه الحصول على شهادة دراسية تسبقها، فقد حصل طه حسين على الدكتوراه ولم يكن قد حصل على الليسانس بعد وقد ظل هذا النظام سائدا في الجامعة حتى عام ١٩١٦ حينما أدخلت الجامعة تعديلا من شأنه إيجاد درجة جديدة تسبق الدكتوراه وهي درجة الليسانس في الآداب، واشترطت الحصول

---

(١) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة في يوم الثلاثاء ١٤ أبريل ١٩١٤ عن حالة الجامعة في السنة المكتبية ١٩١٣ - ١٩١٤ ص ٢٦

ويذكر طه حسين أن سبب عدم حصوله على الامتياز فى رسالته أنه انتقد فيها صراحة استاذه الشيخ محمد المهدي مدرس الأدب العربي وكان من ضمن الممتحنين مما جعله يأبى في أثناء المداولة أن يمنحه درجة الامتياز، ولما لم يكن هناك من سبيل إلى هذه الدرجة إلا إذا أجمع عليها الممتحنون فقد اضطرت اللجنة إلى أن تنزل به إلى درجة جيد جدا. طه حسين: الأيام، جـ٣ ص ٤٠ - ٤١

(٢) طه حسين: الأيام جـ ٣ ص ١٤٠

عليها لمن يريد التقدم لامتحان الدكتوراه[١].

استمرت الجامعة في طريقها تتقدم حينا وتتعثر أحيانا نظرا لظروفها المالية وفي ٢٠ مايو ١٩١٣ وافق مجلس الجامعة على استقالة الأمير أحمد فؤاد من منصب رئاسة الجامعة وانتخب حسين رشدي مكانه. ولما كانت الدار التي تقيم فيها الجامعة ليست ملكا لها وتنفق في كل عام مقابل إيجارها أموالا هي في أشد الحاجة إليها لإنفاقها في سبل أخرى كالبعثات والتعليم. كما أن هذه الدار لا تفي بحاجة الجامعة ولا تصلح أن تكون مقرا ثابتا لها[٢]، فقد أقنع الدكتور محمد علوي الأميرة فاطمة إسماعيل وكان يعمل كطبيب خاص لها بأهمية المساهمة في النهوض بالجامعة والتبرع لها، فأسدت الأميرة إلى الجامعة في عام ١٩١٤ هبة كبيرة إذ وقفت وقفا عليها ٦٦١ فدانا من أجود أطيانها في الدقهلية ووهبتها قطعة أرض مساحتها ستة أفدنة قرب قصرها ببولاق الدكرور خصصتها لبناء دار جديدة للجامعة كما تبرعت بجواهر وحلى قيمتها ١٨,٠٠٠ جنيه لينفق ثمنها في إقامة هذا المبنى[٣].

وقد بلغت قيمة ما تبرعت به نحو مائة ألف جنيه، كما تبرع الأمير يوسف كمال بمبلغ من المال وأوقف ١٢٥ فدان من أطيانه بمديرية القليوبية للجامعة[٤]. وقد احتفل بوضع حجر الأساس للجامعة في الأرض التي تبرعت بها الأميرة بالدقي في ٣٠ مارس ١٩١٤ ووزعت تذاكر الدعوة التي بلغت ألف تذكرة وقد حضر الافتتاح الخديو ووضع حجر الأساس بحضور الأمراء والنظار وفضيلة قاضي مصر وشيخ الجامع الأزهر وأكابر العلماء وقناصل الدول ورئيس وأعضاء الجمعية التشريعية وأرباب الحيثيات وأصحاب الصحف والأدباء في مصر[٥] وكتب على حجر الأساس هذه الجملة "الجامعة المصرية – الأميرة فاطمة بنت إسماعيل سنة ١٣٣٢هجرية"[٦].

---

(١) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراي الجامعة يوم الخميس ٢٩ يونيو ١٩١٦ عن حالة الجامعة في السنة المكتبية ١٩١٥ – ١٩١٦ ص ٢٠..

(٢) تقرير مجلس الإدارة عن حالة الجامعة في السنة المكتبية ١٩١٣ – ١٩١٤ ص٤.

(٣) جرجي زيدان: المرجع السابق جـ٤ ص ٤٥.

(٤) المصري العدد ٤٨٦١ في ٩ يونيه ١٩٥١.

(٥) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة السابق الذكر ص ٥.

(٦) ألقى حسين رشدي رئيس الجامعة خطابا شكر فيه الأميرة فاطمة، كما أعد أحمد شوقي قصيدة احتفالا بهذه المناسبة.

ولما شرع مجلس الإدارة في بناء الجامعة اتفق مع طائفة من المقاولين على إقامة بنائها الجديد نظير ثمانية وعشرين ألف جنيه[١]، وبنشوب الحرب العالمية الأولى توقف إتمام البناء نظرا لغلاء مواد العمارة الذي حدث بسبب الحرب[٢] فتراجع المقاولون عن اتفاقهم ثم استولت الحكومة على المكان مقابل جزء من الأرض التي قدمتها إلى الجامعة لمبانيها الحالية بحديقة الأورمان بالجيزة[٣].

لقد كان لقيام الحرب العالمية الأولى اكبر الأثر في إصابة الجامعة بأزمة مالية، فقد قررت الحكومة إنقاص الإعانة التي كانت تقدمها للجامعة من سبعة آلاف إلى ثلاثة آلاف وثمانمائة جنيه[٤]، فوزارة الأوقاف التي كانت تدفع للجامعة ٥٠٠٠ جنيه كإعانة أنقصت هذا المبلغ إلى ٢٠٠٠ جنيه ثم إلى ١٨٠٠ جنيه. أما وزارة المعارف فقد أبقت على إعانتها المقررة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه كما هي، كما أنها فقدت مقدارا عظيما من الإعانات الأخرى بسبب المصاعب الاقتصادية التي صاحبت الحرب فلم يبق للجامعة في كل أنحاء البلاد عضو مشترك واحد ولا متبرع واحد اللهم إلا أعضاء مجلس الإدارة[٥] مما أدى إلى تعثر الجامعة في أداء رسالتها[٦]، وزاد موقفها المالي اضطرابا إعلان وزارة الأوقاف إنقاص إعانتها للجامعة مرة أخرى إلى ٧٠٠ جنيه، وهكذا لم يكن أمام الجامعة سوى اختيار واحد من أمرين إما إيقاف العملية التعليمية بالجامعة أو سحب طلبة البعثة الذين يتلقون دروسهم في أوربا، واستقر الأمر على استدعاء أعضاء البعثة الذين لم يتموا دروسهم من أوربا[٧] حتى تزول الظروف الطارئة. وتتحسن أحوال الجامعة المالية، وقد انتقدت بعض الصحف قرار مجلس إدارة الجامعة استدعاء طلاب البعثة ورأت أنه كان ينبغي أبقاء هؤلاء الطلاب في بعثاتهم لاستكمال علومهم وتوفير المال

---

(١) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة في يوم الخميس ١٧ يونيو ١٩١٥ عن حالة الجامعة عن السنة المكتبية ١٩١٤ – ١٩١٦ ص٦

(٢) الجامعة المصرية. تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراي الجامعة في يوم ٨ نوفمبر ١٩١٩ عن حالة الجامعة عن السنة المكتبية ١٩١٨ – ١٩١٩ القاهرة – مطبعة الأخبار.

(٣) الرافعي: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، ص ٣٤٠ – ٣٤١.

(٤) الأهرام: العدد ١٣١٢٩ في ١٨ مايو ١٩٢٠ مقال للأستاذ محمد حسين هيكل تحت عنوان (متى يجب البدء في التعليم باللغة العربية)

(٥) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراي الجامعة يوم الاثنين ١٥ أكتوبر ١٩١٧ عن حالة الجامعة عن السنة المكتبية ١٩١٦ – ١٩١٧ ص ٣.

(٦) جامعة فؤاد الأول. الكتاب الفضي لكلية الآداب ١٩٢٥ – ١٩٥٠ القاهرة مطبعة فؤاد الأول ١٩٥١ ص ٣.

(٧) الجامعة المصرية. تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراي الجامعة في يوم الخميس ٢٩ يونيو ١٩١٦ عن حالة الجامعة عن السنة المكتبية ١٩١٨ – ١٩١٩ ص ٣.

للصرف عليهم عن طريق وقف التدريس ببعض الفروع غير الضرورية وصرف ما يتوفر من مرتبات أساتذتها على طلاب البعثة[١].

والواقع أن مجلس إدارة الجامعة قد درس هذا الموضوع واتضح بأعضائه أن بقاء الكيان المعنوي للجامعة متوقف على استمرار التدريس بها وأن إغلاق بعض الفروع أو توقف الدراسة بها يعني انتهاء كيان الجامعة ذاته[٢].

لقد عاشت الجامعة في ركود منذ عام ١٩١٤ واضطرب أمرها، واستفحلت مشاكلها، ووقع الخلاف بين أعضاء مجلس إدارتها حتى هجرها الكثير من الأعضاء الذين هم محل ثقة الجمهور[٣]. وأصبحت كالجامعة المحتضرة[٤]، ولم تستقر الأمور بها وتتضح أمور بقائها إلا بفضل المعونة المادية التي قدمها السلطان حسين كامل الذي تبرع للجامعة بمبلغ خمسمائة جنيه[٥] ونجاح الاتصالات مع وزارة الأوقاف وإعادة ما قطعته من الإعانة للجامعة. وما إن وصل إلى خزينة الجامعة مبلغ الإعانة كاملا وهو ٢٠٠٠ جنيه حتى قررت الجامعة إعادة الطلبة الذي كانوا قد عادوا من أوربا وعددهم أربعة إلى جامعاتهم إتمام دروسهم كما قررت الإنفاق على بعض من كانت قد ألغت مرتباتهم فأصبح عدد طلاب الإرسالية تسعة موزعين كالآتي ستة في فرنسا واثنين في انجلترا وواحد في سويسرا.

وكان طلاب بعثة فرنسا هم الشيخ أحمد ضيف ويدرس آداب اللغة الفرنسية، والشيخ طه حسين ويدرس التاريخ وجلال أفندي شعيب ويدرس التاريخ، وحسن أفندي الديواني ويدرس علم وظائف الأعضاء وعلم الحياة، ومحمد أفندي سلطان ويدرس العلوم الاقتصادية والسياسية، والدكتور محمد والي ويدرس علم الصحة والحشرات الوبائية. أما طلاب بعثة انجلترا فهما عبد الرحمن أفندي فكري ويدرس علوم تقويم البلدان، ويوسف أفندي نور الدين ويدرس علم الطبيعة.

وفي سويسرا كان علي أفندي شوشة يدرس الكيمياء العضوية[٦] وعملت الجامعة على الاقتصاد في مصروفاتها لمواجهة الأزمة المالية التي تمر بها وساعد

---

(١) السفور. العدد ٢١ من السنة الأولى في ١٥ أكتوبر ١٩١٥ تحت عنوان (الجامعة المصرية وتصرف مجلس الإدارة).

(٢) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراي الجامعة يوم الخميس ٢٩ يونيو ١٩١٦ عن حالة الجامعة عن السنة المكتبية ١٩١٥ – ١٩١٦ ص ٣.

(٣) دار الوثائق: مذكرات إبراهيم الهلباوي ص ٩٧.

(٤) السفور: العدد ٢٠ من السنة الأولى في ٨ أكتوبر ١٩١٥ تحت عنوان (أوبة الدكتور طه حسين).

(٥) وثائق الجامعة: محفظة رقم (٢) مجلس الإدارة في ١٩ يونيو ١٩١٧.

(٦) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراي الجامعة يوم الخميس ٢٩ يونيو ١٩١٦ عن حالة الجامعة المصرية في السنة المكتبية ١٩١٥ – ١٩١٦ ص ٢٨.

على ذلك أن أساتذتها قرروا التنازل عن ربع مرتباتهم كما تبرع بعضهم بإلقاء الدروس مجانا، فالشيخ محمد المهدي وحسن أفندي كامل الشيشيني تبرعا بإلقاء دروسهما بلا مقابل خلال العام الدراسي ١٩١٤ ـ ١٩١٥[١].

وفي العام الدراسي ١٩١٨ اضطرت الجامعة إلى إيقاف الدروس مؤقتا في فرع العلوم الجنائية نظرا لعدم الإقبال عليه. وبعد أن أصبح عدد طلابه أقل من عدد أساتذته وفي ١٢ أكتوبر من نفس هذا العام افتتح في الجامعة قسم لدراسة الحقوق.

وعندما قامت ثورة ١٩١٩ تعطلت الدراسة بالجامعة على أثر الإضراب العام لطلبة المدارس العليا واستمرت معطلة حتى أوائل شهر نوفمبر من نفس العام. وكان من نتائج ذلك عدم تمكن الجامعة من إجراء الامتحانات الدورية في مواعيدها كالمعتاد[٢]. وفي نوفمبر من تلك السنة عاد الشيخ طه حسين من فرنسا بعد أن حصل على درجة الدكتوراه في الآداب من قسم التاريخ بجامعة السوربون، فعهدت إليه الجامعة تدريس مادة التاريخ القديم بقسم الآداب.

وفي عام ١٩٢٠ ناقشت الجامعة رسالة مقدمة لها لنيل درجة الدكتوراه في الآداب فعقد بدارها في تمام الساعة الرابعة من بعد ظهر الاثنين ١٧ مايو جلسة علنية لمناقشة محمد أفندي كمال حلمي سكرتير ديوان كبير الأمناء في الرسالة المقدمة منه وعنوانها (أبو الطيب المتنبي) ولمناقشته أيضا في موضوعين أحدهما في علم الأخلاق تحت عنوان "الكذب" والآخر في علم الجغرافيا ووصف الشعوب تحت عنوان "جبال أطلس"[٣] وبعد المناقشة العلنية رفعت الجلسة ثم عاد رئيس الامتحان فأعلن تأجيل امتحان الطالب حيث إنه لم ينجح في المناقشة[٤].

وفي عام ١٩٢١ تقدم حسن أفندي إبراهيم حسن أحد الطلاب الذين حصلوا على درجة الليسانس من الجامعة المصرية عام ١٩٢٠ برسالة لنيل درجة الدكتوراه موضوعها (عمرو بن العاص) فشكلت الجامعة لجنة لمناقشته برئاسة إسماعيل بك رأفت عميد قسم الآداب وعضوية الشيخ عبد الوهاب النجار والمستر برسي وايت والدكتور طه حسين من الجامعة ومحمد بك الخضري والمستر أ. فتش مندوبين من

---

(١) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة يوم الخميس ١٧ يونيو ١٩١٥ عن حالة الجامعة المصرية في السنة المكتبية ١٩١٤ ـ ١٩١٥ ص ٧

(٢) الجامعة المصرية. تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية في ٨ نوفمبر ١٩١٩ عن حالة الجامعة في السنة المكتبية ١٩١٨ ـ ١٩١٩ ص ٧

(٣) الأهرام: العدد ١٣١٢٥ في الخميس ٢٠ مايو ١٩٢٠ تحت عنوان (الجامعة المصرية)

(٤) الأهرام. العدد ١٣١٣١ في الخمس ٢٠ مايو ١٩٢٠ تحت عنوان (امتحان الدكتوراه في الجامعة المصرية)

قبل وزارة المعارف وعقدت جلسة علنية في ٦ مايو ١٩٢١ نوقش فيها الطالب في موضوع رسالته وفي الموضوعين اللذين اختارهما كنص اللائحة وهما:

١- طبقتا العرب والسواحلية بشرق أفريقية.

٢- هملت (شكسبير).

فنجح في الامتحان بدرجة جيد ومنح لقب دكتور في الآداب من الجامعة المصرية[١].

ويتضح من مناقشة رسائل الدكتوراه بالجامعة المصرية أن لوائح وقوانين الجامعة لم تكن قد تبلورت بعد بخصوص التقدم للدكتوراه. فحسن أفندي إبراهيم الذي حصل على الدكتوراه عام ١٩٢١ كان قد حصل على درجة الليسانس عام ١٩٢٠ أي أن الفارق بين حصوله على الليسانس والدكتوراه عام واحد. وفي اعتقادنا أن ذلك لا يكفي للتحضير لدرجة الدكتوراه، فالنظم الجامعية المعاصرة تقضي بضرورة مرور خمس سنوات على الأقل بين حصول الطالب على الليسانس وحصوله على درجة الدكتوراه وذلك ما لم تتبعه الجامعة المصرية في ذلك الوقت.

وفي عام ١٩٢٣ أصدر طلبة الجامعة مجلة شهرية تحت عنوان (صحيفة الجامعة المصرية) ظهر العدد الأول منها في أكتوبر والغرض منها كما يتضح من مقدمتها نشر آراء الطلاب وما تصل إليه قرائحهم حتى تزداد الحركة الفكرية قوة[٢] ونتيجة لقلة النجاح الذي لقيته الجامعة في أعوامها الأولى بسبب ضآلة المعونة المادية التي قدمتها الحكومة، وقدمها الأهالي هذا بالإضافة إلى عدم اعتراف الحكومة، بشهادتها بحجة عدم إشراف وزارة المعارف على الدراسة فيها. ونظرا لأن حالة الجامعة المالية لم تمكنها من إدراك كل الأغراض التي تأسست من أجلها[٣]. كما أن الوجهاء من أفراد الأمة انصرفوا عن تعضيد الجامعة ولم يعد منهم عضو واحد أو متبرع واحد يثير عاطفة البر بهذا المعهد، لذا فقد فكر أساتذة الجامعة في الأمر، ورأى بعضهم أن من الأفضل تسليم الجامعة إلى وزارة المعارف. وفي ذلك الوقت كانت الحكومة تفكر في إنشاء جامعة أميرية ووافق مجلس الوزراء مبدئيا على إنشائها بتاريخ ١٧ فبراير ١٩١٧ وعين لجنة لوضع

---

(١) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراي الجامعة المصرية في ٢٠ نوفمبر ١٩٢١ ص ٦.

(٢) صحيفة الجامعة المصرية. العدد الأول من السنة الأولى في أكتوبر ١٩٢٣ ص ٥.

(٣) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراي الجامعة يوم الأحد ٢٠ نوفمبر ١٩٢١ عن حالة الجامعة المصرية في السنة المكتبية ١٩٢٠ – ١٩٢١ ص ١٧.

Open Kan.com

مشروع لها، وقد أتمت اللجنة عملها، وقدمت تقريرا عنه في سنة ١٩٢١ إلا أن الموضوع ظل منذ ذلك التاريخ دون شروع في تنفيذه[١].

وفي ٣ ديسمبر ١٩٢٣ عرض أحمد لطفي السيد على مجلس الجامعة طلب وزارة المعارف تحضير لائحة جديدة للجامعة يشترك في إعدادها أساتذة الجامعة، وفي ٩ ديسمبر من العام نفسه اجتمعت الجمعية العمومية،وقررت ندب حسين رشدي باشا لمفاوضة وزارة المعارف في شروط تسليم الجامعة إليها، وفي ٢١ ديسمبر تكونت لجنة من حسين رشدي رئيس الجامعة وعبد الخالق ثروت وكيلها وأحمد لطفي السيد وكيلها ومراقبها العام وست أعضاء آخرين وقر قرارهم على تسليم الجامعة إلى وزارة المعارف أخذ رجال الوزارة يدرسون المشروع كما بحث مجلس النواب في سنة ١٩٢٤ مشروع تنظيم هذه الجامعة وأسفر البحث عن وجود قصور في المعدات اللازمة[٢] وفي ١٩ مايو ١٩٢٥ صدر المرسوم الملكي بضم الجامعة الأهلية إلى الحكومة[٣] لتكون نواة لكلية الآداب بالجامعة الأميرية[٤]، وأن يكون وزير المعارف رئيسا للجامعة بحكم وظيفته، وهو الذي يمثل الجامعة وينوب عنها في كل الظروف الرسمية[٥] ومع أن قانون إنشاء الجامعة لم يعرض على البرلمان للتصديق عليه فإن رئيس مجلس الوزراء أبلغ مشروع ميزانية الجامعة إلى مجلس النواب[٦]، ثم قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب قانونا بشأن إنشاء الجامعة وصدق عليه الملك فؤاد وينص على تنشأ في مدينة القاهرة جامعة تسمى (الجامعة المصرية) وتتكون من الكليات الآتية:

كلية الآداب،و كلية العلوم، وكلية الطب وتشمل طب الأسنان ومدرسة الصيدلة، وكلية الحقوق وغير ذلك من الكليات التي يجوز أن تنشأ فيما بعد بقانون[٧] وأن يكون من اختصاص هذه الجامعة كل ما يتعلق بالتعليم العالي الذي

---

(١) دار الوثائق. محافظ عابدين، محفظة بعنوان تعليم عالي – مشروعات قوانين بإنشاء الجامعة المصرية، مذكرة إيضاحية بشأن مشروع مرسوم قانون بإنشاء الجامعة الأميرية

(٢) الدولة المصرية. مضابط مجلس النواب – الهيئة النيابية الثالثة – مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول العادي – مضبطة الجلسة الرابعة والخمسين بتاريخ ١٢ديسمبر ١٩٢٦ ص ٩٣٩.

(٣) الوقائع المصرية، العدد ٣١ في ١٩ مارس ١٩٢٥ (مرسوم بقانون بإنشاء الجامعة المصرية وتنظيمها).

(٤) دار الوثائق. محافظ عابدين، محفظة بعنوان تعليم عالي – مشروعات قوانين بإنشاء الجامعة المصرية، مذكرة إيضاحية بشأن مشروع مرسوم قانون بإنشاء الجامعة الأميرية.

(٥) المحفظة السابقة الذكر، لائحة الجامعة.

(٦) مضابط مجلس النواب: المضبطة السابقة الذكر ص ٩٣٧.

(٧) الوقائع المصرية، العدد ٣١ في ١٩ مارس ١٩٢٥ (مرسوم بقانون بإنشاء الجامعة المصرية وتنظيمها).

تقوم بـه الكليـات التابعـة لهـا، وتشـجيع البحـوث العلميـة والعمـل علـى رقـي الآداب والعلوم في البلاد كما يكون للجامعة شخصية معنوية قانونا خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية الكاملة للتقاضي، ولها أن تقبل الإعانات التي ترد إليها عن طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها بشرط ألا تتعارض مع الغرض الأصلي الذي أنشئت لـه الجامعة وتدير الجامعة المصرية أموالها بنفسها على أن تتبع في حساباتها القواعد والتعليمات التي تجرى عليها حسابات الحكومة[١] كما أشار مجلس النواب إلى أهمية الجامعة ودورها في بناء المجتمع فقال (أن الجامعة المصرية خليقة حقا بمساعدة الحكومة والبرلمان إذ هي أعدت لأن تقوم بمهمة سامية)[٢] ألا وهي إيجاد حوارا علميا لم تكن مصر تعرفه من قبل.

ونظرا لأن البناء المعد للجامعة لم يكن قد استكمل بعد فقد أعطت الحكومة قصر الزعفران بالعباسية للجامعة ليكون مقرا مؤقتا لها حتى يتم الانتهاء من بنائها الذي تم الشروع فيه عام ١٩٢٨[٣].

وهكذا كان إنشاء الجامعة المصرية القديمة مناسبة جادة لاتصال العقل المصري بثقافة العصر، كما كانت اختبارا عمليا لأصحاب الهمم العالية في إمكانية مجاوزة التخلف واللحاق بركب الاستنارة العقلية.

ثانيا : الجامعة الحكومية

الجامعة المصرية – جامعة فؤاد الأول – جامعة القاهرة

نتيجة للمعوقات المالية التي تعرضت الجامعة القديمة رأي بعض أساتذتها ضرورة تسليمها لوزارة المعارف خاصة وأن الحكومة كانت تفكر في إنشاء جامعة أميرية تؤدي الغرض الذي قامت من أجله الجامعة الأهلية. وقد وافقت الجمعية العمومية على ذلك بالإجماع وندب مجلس الإدارة حسين رشدي باشا رئيس الجامعة وقتذاك لتحقيق هذه الغاية.

---

(١) الجامعة المصرية: قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ المعدل بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣ بشأن إعادة تنظيم الجامعة المصرية – القاهرة ؟ المطبعة الأميرية ببولاق ص ١ –٢.

(٢) مضابط مجلس النواب: مضبطة الجلسة الرابعة والخمسين بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٢٦ ص ٩٣٩.

(٣) البلاغ في ١٠ فبراير ١٩٢٨ تحت عنوان احتفال الجامعة المصرية بوضع الحجر الأساسي.

وبناء على ذلك اجتمع حسين رشدي رئيس الجامعة وأحمد زكي أبو السعود وزير المعارف في يوم الأربعاء الموافق ١٢ ديسمبر ١٩٢٣ وبعد تبادل وجهات النظر اتفقا على ما يلي:

المادة الأولى:

تنازل باسم الجامعة المصرية حسين رشدي باشا رئيسها عن هذه الجامعة مع كل ما تملكه من منقول وعقار إلى وزارة المعارف العمومية بالشروط الآتية:

١- أن تكون الجامعة المصرية معهدا عاما محتفظة بشخصيتها المعنوية وتدير شئونها بنفسها بكيفية مستقلة تحت إشراف وزارة المعارف كما هو الحال في جامعات أوربا.

٢- أن تقوم الحكومة بإتمام النظام الحالي الذي لا يشمل سوى كلية في الآداب بأن تدمج في الجامعة مدرستا الحقوق والطب بعد تحويلهما إلى كليتين وأن تضم إليها كلية العلوم ويجوز أن تضم إليها كليات أخرى فيما بعد.

٣- أن تستعمل نقود الجامعة البالغ مقدارها ٤٦,٠٠٠ جنيه في البناء احتراما لشروط الواقفين.

٤- أن تحترم تعهدات الجامعة نحو أساتذتها وموظفيها الحاليين أما فيما يتعلق بالدكتور طه حسين فقد روعي نظرا لحالته الشخصية أن يبقى أستاذا بكلية الآداب.

٥- أن يكون من مجلس إدارة الجامعة المصرية الحالي عضو أو اكثر من مجلس إدارة قسم الآداب وفي مجلس إدارة قسم العلوم وفي مجلس إدارة الجامعة وذلك في الدور الأول من التشكيل استيفاء لآثار النهضة القومية التي أوجدت الجامعة المصرية.

المادة الثانية:

قبل أحمد زكي أبو السعود وزير المعارف باسم الوزارة التنازل واستلام الجامعة المصرية وما تملك من منقول وعقار لإدماجها في الجامعة المصرية بالشروط الخمسة المبينة بالمادة الأولى.

المادة الثالثة:

ينفذ هذا الاتفاق بعد التصديق عليه من مجلس إدارة الجامعة الحالي[١].

---

(١) محاضر جلسات مجلس إدارة الجامعة المصرية. مخطوط رقم ٧

وتحليلا لهذا العقد يتضح أن السبب في انضمام الجامعة إلى وزارة المعارف يعود إلى ما يلي:

١- قلة موارد الجامعة المالية مما حال دون إدراك الأغراض التي تأسست من أجلها.

٢- عدم الاعتراف بشهاداتها من جانب الحكومة.

٣- عدم وجود مبنى ملائم يصلح لأن يكون مقرا لأقسام الجامعة.

كما يتضح أيضا التمسك بمبدأين أساسيين هما:

١- ضمان الحرية للجامعة الجديدة في إدارتها المالية وفي حرية التعليم واستقلاله فيها وفي وضع برامجها وتنفيذها.

٢- التمسك بأن يكون الدكتور طه حسين الابن البكر للجامعة أستاذا في الجامعة الجديدة وذلك وفاء من الجامعة له[١].

ونتيجة لذلك صدر أمر ملكي في ١٩ مايو ١٩٢٥ بضم الجامعة الأهلية إلى الحكومة لتكون نواة لكلية الآداب بالجامعة الأميرية[٢] كم أقر مجلس الشيوخ والنواب قانون بشأن إنشاء الجامعة وصدق عليه الملك فؤاد، وينص على أن تنشأ في مدينة القاهرة جامعة تسمى "الجامعة المصرية" وتتكون من الكليات الآتية: الآداب والعلوم والطب وتشمل طب الأسنان ومدرسة الصيدلة وكلية الحقوق وغير ذلك من الكليات التي يجوز أن تنشأ فيما بعد بقانون[٣] وأن يكون من اختصاص هذه الجامعة كل ما يتعلق بالتعليم العالي الذي تقوم به الكليات التابعة لها، وتشجيع البحوث العلمية، والعمل على رقي الآداب والعلوم في البلاد، كما يكون للجامعة شخصية معنوية قانونا خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية.

وقد فتحت الجامعة الحكومية أبوابها دون أن تستكمل بحث الوسائل اللازمة لإدارة أمورها فقد تم إنشاء القسم العلمي في حين لم تجهز المعامل اللازمة لذلك، أما كلية الآداب فقد تم بناء غرف خاصة لها لإلقاء الدروس والمحاضرات في قصر الزعفران[٤] وافتتحت الدراسة بها في أكتوبر ١٩٢٦.

---

(١) عبد المنعم الجميعي: الجامعة المصرية والمجتمع ١٩٠٨ – ١٩٤٠ القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ص ٥٦ – ٥٧.

(٢) دار الوثائق: محافظ عابدين. تعليم عالي. مذكرة إيضاحية بشأن مرسوم قانون بإنشاء الجامعة الأميرية.

(٣) الوقائع المصرية: العدد ٣١ في٩ ١ مارس ١٩٢٥ مرسوم بإنشاء الجامعة المصرية وتنظيمها.

(٤) أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية، الحولية الثانية ١٩٢٥، الطبعة الأولى ١٩٢٨ ص ٩٢٢.

وفي ٧ فبراير ١٩٢٨ قام الملك فؤاد بوضع حجر الأساس لمبنى الجامعة الحالي في الجيزة، كما قام بوضع حجر الأساس لمبنى كلية الطب في ١٦ ديسمبر من نفس السنة حيث خصصت الحكومة للجامعة مساحة من الأرض مقدارها تسعون فدانا لبناء كليات الآداب والحقوق والعلوم والمكتبة ولمساكن الطلبة والملاعب الرياضية. وأربعون فدانا لكلية الطب ومستشفاها بمنيل الروضة. وفي أكتوبر ١٩٢٩ انتقلت كلية الآداب إلى المبنى المخصص لها في مباني الجامعة الجديدة، وبعد أن تم بناء السراي الجديدة للجامعة المصرية بحدائق الأورمان بالجيزة قام الملك فؤاد بافتتاح المبنى في ٢٧ فبراير ١٩٣٢ وبدأت الجامعة حياتها الجديدة.

وفي ٢٢ أغسطس ١٩٣٥ صدر المرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٥[1] بإدماج مدارس الهندسة الملكية والزراعية العليا والتجارة العليا والطب البيطري في الجامعة، وتعتبر المدارس الثلاثة الأولى على التوالي كليات الهندسة والزراعة والتجارة وتلحق مدرسة الطب البيطري بكلية الطب.

وإلى جانب ذلك أوضح المرسوم ضرورة أن تكون قيمة الدبلومات التي تمنحها هذه الكليات هي نفس القيمة القانونية التي لدبلومات المدارس المندمجة في الجامعة.

واستمرت الجامعة في أداء رسالتها، ولم يقتصر نشاطها على القاهرة بل امتد إلى الإسكندرية حيث أسس بها فرعا لكليات الآداب، والحقوق، والهندسة.

وكان من الطبيعي أن تكون هذه الكليات نواة لجامعة مستقلة في الإسكندرية، كما ساهمت الجامعة أيضا في مديد العون لجامعتي عين شمس وأسيوط بإمدادها بالكفاءات العلمية والخبرات الفنية والإدارية وغيرها حتى اتسع نظام التعليم الجامعي في مصر وظلت الجامعة تؤدي دورها في خدمة الوطن وتفتح نوافذها لكل ما يتوصل إليه العالم من مناهج ونظريات حديثة، وتسهم بجهودها الخلاقة في نهضة الوطن، وتبعث بشعاعها المضئ إلى مختلف أرجاء المنطقة العربية. وفي عام ١٩٤٠ صدر القانون رقم ٢٧ بتغيير اسم الجامعة إلى جامعة فؤاد الأول.

وقعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ صدر مرسوم في ٢٨ من سبتمبر ١٩٥٣ بتعديل اسم الجامعة من جامعة فؤاد الأول إلى جامعة القاهرة. وخلال ذلك شهدت

---

(١) محافظ عابدين: تعليم عالي – مشروعات قوانين بإنشاء الجامعة المصرية.

مصر طفرة كبيرة من التوسع في التعليم الجامعي لم تشهدها في أي وقت مضى، وساعد على ذلك إقبال جماهير الشعب المتعطشة إلى التعليم الجامعي وفتح الطريق أمام غير القادرين منهم للتعليم العالي خاصة بعد إعلان مجانية التعليم فقد كان جمال عبد الناصر يؤمن بأحقية التعليم العالي للفقراء.

وبمباركة الثورة تزايد أعداد الكليات والجامعات رغبة في زيادة كفاءة الإنسان المصري والارتفاع بمهاراته، وانطلقت الجامعات تواجه حاجات المجتمع ومشكلاته، وانتقلت الجامعات من أمكنة للصفوة إلى مراكز جماهيرية لا تعمل في معزل عن المجتمع، ففي جامعة القاهرة انفصل قسما الصيدلة وطب الفم والأسنان عن كلية الطب في عام ١٩٥٥ ليصبح كل منهما كلية مستقلة، وفي العام نفسه أنشئ فرع جامعة القاهرة بالخرطوم ورفرفت أعلام الجامعة على جنوب الوادي وبذلك تكون الجامعة الأم قد رفرفت بجناحيها على وادي النيل شماله وجنوبه لتؤكد مدى عمق التعاون الثقافي بين البلدين الشقيقين اللذين وحدّ بينهما النيل العظيم، وربط بينهما على مر العصور بصلات القربى والدين والتقاليد[١].

فتحقيقا لرغبة العديد من أبناء السودان سواء كانوا من خريجي المدارس الثانوية المصرية أو خريجي المدارس الثانوية السودانية رأت مصر أن توفر لهم فرصة التعليم الجامعي بين أهليهم وذويهم وفي وسط بيئتهم فقامت جامعة القاهرة بإنشاء فرع لها بالخرطوم بمقتضى اتفاقية ثنائية عقدت بين الحكومة المصرية والحكومة السودانية في عام ١٩٥٥،

وقد وافق مجلس الوزراء المصري في ٢١ سبتمبر ١٩٥٥ على إنشاء فرع لجامعة القاهرة بالخرطوم يتكون من فروع لكليات الآداب والحقوق والتجارة.

وافتتحت الدراسة بكليات الفرع في ١٥ أكتوبر ١٩٥٥، ونمت الكليات نموا طبيعيا واتسع نظام الدراسة بها حتى بدا للمسئولين ضرورة استقلال هذه الفروع عن أصولها بجامعة القاهرة فصدر قرار جمهوري في مارس ١٩٥٩ باعتبار كل كلية من هذه الكليات وحدة مستقلة وتلبية لاحتياجات المجتمع السوداني تم افتتاح كلية للعلوم في عام ١٩٧٥/٧٤.

ومع كل ذلك فإن تباين الظروف السياسية بين البلدين الشقيقين في بعض الأحيان كثيرا ما يؤثر على مستقبل هذا الفرع فيوقفه أحيانا ويعيده في أحيان أخرى.

---

(١) تقويم جامعة القاهرة بالخرطوم. العيد الفضي ١٩٥٦ – ١٩٨١.

شعار الجامعة

يمثل شعار الجامعة صورة إله من أقدم الآلهة المصرية القديمة هو الإله "جيحوتي" أو "توت" الذي كان المصريون القدماء ينظرون إليه كإله للعلم والمعرفة.

وكان الإله "جيحوتي" يرمز إليه برمزين هما طائر الأبيس أحيانا والقرد أحيانا أخرى وكان يعبد في مدينة الأشمونين.

والصورة تمثله في هيئة رجل جالس برأس الطائر الأبيس "أبو منجل" ويمسك بيده قلما وقرطاسا كأنه يتأهب للكتابة. ويرجع الفضل إلى جامعة القاهرة في الكشف عن آثار هامة في مدينة هذا الإله في منطقتي الأشمونين وتونا.

وإلى جانب ذلك فقد توالى إنشاء الكليات، ففي العام الدراسي ١٩٦١/٦٠ بدأت الدراسة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية كإحدى كليات جامعة القاهرة، وفي عام ١٩٦٢ أنشئ معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، وكذلك أنشئ المعهد العالي القومي للأورام، وصدر القرار الجمهوري رقم ١٦٤٧ بإنشاء كلية للطب بالمنصورة تكون تابعة لجامعة القاهرة وفي عام ١٩٧٠ استقل قسم الصحافة عن كلية الاداب وأصبح معهدا مستقلا ثم تحول إلى كلية أطلق عليها كلية الأعلام، وتأسست كلية الآثار التي ولدت في أحضان كلية الآداب ثم انفصلت عنها بعد أن تمت وترعرعت فتحولت إلى كلية مستقلة عام ١٩٧٠، كما أنشئ في نفس العام معهد البحوث والدراسات الأفريقية بهدف الاهتمام بشئون القارة السوداء. وفي عام ١٩٧٩ تم إنشاء معهد التخطيط الإقليمي والعمراني وتحول إلى كلية التخطيط الإقليمي والعمراني في عام ١٩٩١، وفي عام ١٩٨٧ تم إنشاء معهد البحوث والدراسات التربوية، وفي ١٢ سبتمبر ١٩٩٤ صدر القرار رقم ٢٨٧ بإنشاء المعهد القومي لعلوم الليزر الذي يعد أول معهد عال لعلوم الليزر وتطبيقاته في العالم العربي.

ولم يقتصر دور جامعة القاهرة على خدمة البيئة المحيطة بها بل امتد إلى المحافظات القريبة منها فأنشأت الجامعة فرعا لها في محافظة الفيوم، كما أنشأت فرعا لها في بني سويف ومازالت مسيرة البناء والنماء ماضية في طريقها لتظل جامعة القاهرة كما كانت دائما مصدر اعتزاز كل المصريين، ومصدرا للإشعاع العلمي بين كافة طبقات المجتمع تؤدي دورها في دفع عجلة التطور بكل ما في وسعها من إمكانيات وقدرات.

وهكذا كان إنشاء الجامعة أساسا لتحرير عقول المصريين ونفوسهم وغرسا لنهضة مصر الفكرية في مجالات العلم المختلفة، كما كان أشبه شئ بالسعلة القوية الحرة التي انبعث نورها، وانبعثت حرارتها فملأت العقول نورا والقلوب حرارة، وكانت بالنسبة للأمة مكان القلب في الجسم تنبض بآمالها، وتقود نهضتها الفكرية والثقافية والاجتماعية، وتعبر عن ضميرها وإرادتها، وتصل أحقاب الماضي بالحاضر وتتطلع إلى آفاق المستقبل.

ثالثا : جامعة الإسكندرية
(فاروق الأول)

بعد أن اشتد الإقبال على التعليم الجامعي في مصر نتيجة الاتساع في التعليم الثانوي وازدياد عدد مدارسه، وارتفاع أعداد الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي ضاقت جامعة فؤاد الأول (القاهرة) بطلابها، ولم تعد كلياتها قادرة على استيعاب الأعداد الضخمة من الراغبين في الالتحاق بها. ونتيجة لذلك اقترح لطفي السيد على مجلس الجامعة في عام ١٩٣٧ إقامة جامعة جديدة موضحا أنها تخفف من الزحام الشديد في القاهرة.

وبعد أن تولى محمد محمود زعيم الأحرار الدستوريين وصديق لطفي السيد رئاسة الوزارة في نهاية علم ١٩٣٧ وتولية محمد حسين هيكل وزارة المعارف تم دفع مشروع إنشاء جامعة جديدة إلى الأمام، وقام طه حسين بحملة في الصحافة لتأييده[١] وتهيئة المناخ الملائم لتحقيق هذه الفكرة.

ولما كان أبناء الإسكندرية يتطلعون لإنشاء جامعة في بلدهم تعيد إلى مدينتهم العريقة مجدها القديم، فضلا عن حاجتهم إلى تعليم جامعي يكفيهم مشقة السفر إلى القاهرة وعناء الاغتراب فقد وافق مجلس جامعة فؤاد الأول في جلستيه المنعقدتين في ٢٤ و٣١ مايو من عام ١٩٣٨ على إنشاء فرعين لكليتي الآداب والحقوق بالإسكندرية ليكونا نواة لجامعة مستقلة فيما بعد وقد صادق مجلس الوزراء على ذلك في جلسته المنعقدة في ٦ أغسطس ١٩٣٨ وبدأت الدراسة في كليتى الآداب والحقوق بالإسكندرية في العام الجامعي ٣٨/ ١٩٣٩.

وعلى الرغم من قيام الحرب العالمية الثانية وتعرض الإسكندرية لمخاطرها فإن المسيرة لم تتوقف ففي العام الجامعي ٤١/ ١٩٤٢ أنشأت جامعة فؤاد الأول فرعا لكلية الهندسة بالإسكندرية[٢]. وكانت هذه الفروع الثلاثة النواة الأولى للتفكير في إنشاء جامعة بالإسكندرية وقد تحقق وذلك في الثاني من أغسطس ١٩٤٢ حيث صدر المرسوم الملكي رقم ٣٢ بإنشاء جامعة بالإسكندرية تسمى جامعة فاروق الأول وتتكون من الكليات التالية: الآداب، والحقوق، والطب، والعلوم، والهندسة، والزراعة، والتجارة، وغير ذلك من الكليات والمعاهد التي يجوز أن تنشأ فيما بعد

---

(١) دونالد ريد دور جامعة القاهرة في بناء مصر الحديثة – ترجمة إكرام يوسف ص ص ٢٠٠ – ٢٠١.

(٢) جامعة فاروق الأول: تقويم العام الجامعي ١٩٥٠ – ١٩٥١ ص ٤٥.

بقانون ونصت المادة الثانية على أن مهمة الجامعة هي تشجيع البحوث العلمية والعمل على رقي الآداب والعلوم في البلاد.

كما صدر قرارا آخر بتعيين الدكتور طه حسين كأول مدير لهذه الجامعة. وفي بداية الأمر تحملت جامعة فؤاد الأول بصفتها الجامعة الوحيدة في مصر وقتذاك الدور الأساسي في إعداد الجامعة الناشئة بخبراتها وكوادرها من أعضاء هيئة التدريس، نظرا لأن الجامعة الوليدة لم يكن قد توفر لها الإمكانيات بعد، خاصة وأنها نشأت في ظل ظروف سياسية واقتصادية صعبة صاحبت الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من تطورات. ولكن ذلك لم يستمر طويلا فقد استطاعت هذه الجامعة التغلب على كافة المعوقات المالية والفنية والطبوغرافية، فشهدت السنوات من ١٩٤٢ إلى ١٩٧١ نمو الجامعة وتطورها بشكل ملحوظ فأنشئت كلية الطب في عام ١٩٤٢ في المستشفى الأمريكي، واستطاعت أن تفرخ كليتين هما الصيدلة وطب الأسنان فضلا عن المعهد العالي للتمريض، ثم أنشئت كلية العلوم والتجارة والزراعة والتربية وتتابع إنشاء الكليات والمعاهد التابعة للجامعة وواصلت الجامعة نموها الأكاديمي فتحملت مسئولية توسيع دائرة انتشار التعليم الجامعي أفقيا في محافظتي الغربية وكفر الشيخ فأنشأت كليات للطب والعلوم والتربية في مدينة طنطا وكلية للزراعة في مدينة كفر الشيخ لتصبح نواة لجامعة جديدة في وسط الدلتا وفي عام ١٩٩١ – ١٩٩٢ أنشئت كلية للتربية بمدينة مرسى مطروح، كما تحملت مسئولية الكليات والمعاهد التابعة لجامعة حلوان بالإسكندرية وهي كلية التربية الرياضية للبنين، وكلية التربية الرياضية للبنات وكلية الفنون الجميلة، وكلية القطن (كلية الزراعة بسابا باشا حاليا).

وظلت جامعة الإسكندرية تحمل اسم "جامعة فاروق الأول" حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، حيث صدر في السابع عشر من سبتمبر ١٩٥٢ المرسوم بقانون رقم ٢٠٠ الذي تنص مادته الثانية على أن يطلق على جامعة فاروق الأول اسم "جامعة الإسكندرية"[١].

وقد دعا تاريخ الإسكندرية في الحضارة الهلينية بالإضافة إلى موقعها على البحر المتوسط جامعة الإسكندرية إلى التركيز على دراسة الحضارة الإغريقية – الرومانية والتاريخ الأوربي الحديث واللغات الأجنبية علاوة على دراسة ظواهر

(١) انظر جامعة الإسكندرية في خمسين عاما ١٩٤٢ – ١٩٩٢ ص ٤٨ – ٥٢.

المحيطات[١] مع ترك دراسة الحضارتين الفرعونية والإسلامية لجامعة القاهرة.

والآن تقف جامعة الإسكندرية على قدميها بعد أن خطت خطوات موفقة في خدمة البحث العلمي، كما أنها هيأت الثقافة العربية وللحضارة المصرية الرواد من الرقي والتقدم وأصبحت صرحا علميا وأكاديميا شامخا بفضل الرواد الأوائل ومن جاء بعدهم من علماء وأساتذة لم يدخروا وسعا في إقامة هذا الصرح العلمي وتوطيد بنيانه وإعلاء شأنه وظلت الجامعة تنمو حتى أصبحت تضم في الوقت الحالي ١١ كلية تقع في مقر الجامعة بالإسكندرية، وواحدة للطب البيطري في مدينة أدفينا، ومعهدين للدراسات العليا[٢].

هذا بالإضافة إلى تبنى الجامعة لإنشاء جامعة بيروت العربية منذ عام ١٩٦٠، فقد ارتبطت جامعة بيروت العربية مع جامعة الإسكندرية برابطة أكاديمية ويمثل ذلك في تزويد جامعة الإسكندرية جامعة بيروت العربية بأعضاء هيئة التدريس، ومنحها الدرجات العلمية لخريجي هذه الجامعة، واعتمادها للوائحها الداخلية والمحتوى العلمي لمقرراتها الدراسية، والمشاركة في لجان وضع وتصحيح امتحاناتها[٣].

وعلى هذا النحو واصلت جامعة الإسكندرية القيام بدورها الحضاري في نشر التعليم العالي داخل الإسكندرية وخارجها حتى وصل بها الأمر أي تعدي حدود الوطن إلى دولة لبنان الشقيق حيث لعبت الجامعة دورها الريادي في الحفاظ على عروبتها وثقافتها.

---

(١) المقتطف العدد ١٠٢ السنة ١٩٤٣.

(٢) المجلس الأعلى للجامعات: دليل الجامعات في جمهورية مصر العربية ١٩٧٩ ص ٨.

(٣) جامعة الإسكندرية في خمسين عاما ص ١٤٤ – ١٤٥.

رابعا : جامعة أسيوط

(محمد علي سابقا)

بعد أن ضاقت جامعة القاهرة بطلابها، وظهرت حاجة البلاد إلى التوسع في ميدان التعليم الجامعي كان من الطبيعي التفكير في طريقة لمواجهة ذلك الاضطراد المتزايد في التعليم الجامعي ومن هنا طالب نواب الصعيد في البرلمان بإنشاء جامعة يكون مقرها مدينة أسيوط، ففي دور الانعقاد الثاني للبرلمان عام ١٩٣٧ تحدث النائب "عبد المجيد صالح" عن ضرورة إنشاء جامعة بأسيوط لتخفيف الضغط عن الجامعة المصرية[١].

وفي دور الانعقاد الثاني للبرلمان في عام ١٩٣٩ أحال مجلس النواب اقتراحا مقدم من النائب أحمد عمرو بإنشاء جامعة في مدينة أسيوط على لجنة المعارف فنظرته بجلستيها المنعقدتين في ٢٣ و٣١ مايو ١٩٣٩ ثم رأت حفظ الاقتراح.

وعلى الرغم من ذلك فإن نواب الصعيد لم يتوقفوا عن المطالبة بإنشاء جامعة لتعليم أبناء الصعيد تعليما عاليا فقد تقدم النائب "أحمد عبد الكريم أبو شقة" باقتراح مشفوعا بمذكرة إيضاحية لإنشاء جامعة علمية في مدينة أسيوط فإحاله المجلس على اللجنة المختصة التي رأت في حضور "أحمد نجيب الهلالي" وزير المعارف أن إنشاء جامعة بأسيوط يخفف الضغط على جامعة فؤاد الأول ويقلل نفقات الاغتراب وتكاليف العيش عن أبناء الصعيد.

ونتيجة لذلك صرح وزير المعارف بأنه ينبغي أن تنشأ جامعة في الصعيد ولكن المسألة تتوقف على أمرين:

الأول: وجود أعضاء هيئة التدريس.

ثانيا: ضرورة تخصيص ميزانية لذلك.

وفي تقرير لجنة الشئون المالية عن مشروع ميزانية جامعة فؤاد الأول للسنة المالية ١٩٤٨ – ١٩٤٩ أوضح التقرير أنه وقع اختيار جامعة فؤاد الأول على مبنى مدرسة أسيوط الثانوية للبنين لتكون مقرا لفرع جامعة أسيوط وقد وافقت وزارة المعارف على ذلك مما جعل فكرة إبراز الجامعة الجديدة تتجه إلى حيز التنفيذ خاصة وأنه قد أدرج اعتمادا ماليا لإيفاد ثلاثين مبعوثا في الطب والهندسة والآداب ليكونوا نواة للتدريس بهذه الجامعة[٢].

---

(١) مضابط مجلس النواب في ٨ يونيو ١٩٣٧ ص ١١٥٦ – ١١٥٧.

(٢) عبد الرحيم أبو طالب: قضية التعليم في البرلمان المصري ١٩٣٦ – ١٩٥٢، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب، ١٩٩٩ ص ص ٧١٣ – ٧١٤.

وخلال ذلك تقدمت لجنة الاحتفالات القومية بوزارة المعارف بمناسبة ذكرى مرور مائة عام على وفاة محمد علي الكبير بمشروع لإنشاء جامعة بمديرية أسيوط يطلق عليها "جامعة محمد علي". وأقر مجلس الوزراء هذا المشروع، وصدر به المرسوم بقانون رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٤٩ وقد نص ذلك المرسوم على فترة تحضير تتراوح بين أربع وسبع سنوات لإعداد الإمكانات اللازمة لافتتاح الدراسة كما نص على أن تتكون الجامعة من الكليات التالية: "الآداب، والتجارة، والحقوق، والزراعة، والطب، والعلوم، والهندسة".

وبالرغم من صدور قرار إنشاء هذه الجامعة فإن المشروع لم يتعد حدود الفكرة دون أن تخرج إلى حيز التنفيذ، وظلت الجامعة أملا يتطلع إليه أبناء الصعيد، ثم تقرر بعد ذلك إنشاء جامعة أخرى بمدينة القاهرة وهي جامعة إبراهيم باشا الكبير (عين شمس الحالية) فتعثر مشروع إنشاء جامعة أسيوط بل أهمل وقف التفكير في تنفيذه. وفي عام ١٩٥٥ أعادت حكومة الثورة الأمل في هذا المشروع وبعثه من جديد، فأوفدت له البعثات العلمية، ووضعت الخطط لتنفيذه حتى بدأت الدراسة في بداية الأمر بكليتي الهندسة والعلوم.

ثم صار التوسع في هذه الجامعة فأنشئت كلية الزراعة عام ١٩٥٩ وكلية الطب عام ١٩٦٠ وظلت الجامعة تستكمل مقوماتها كجامعة إقليمية تسد حاجة أبناء صعيد مصر في التعليم العالي حتى أصبحت تضم ١٧ كلية[١] ومعهد فني بالإضافة إلى معهدين للأورام وتكنولوجيا صناعة السكر وعشرات الوحدات والمراكز ذات الطابع الخاص التي تشكل مجتمعة منظومة متعددة الأهداف والتخصصات تسهم في إثراء الحياة التعليمية والبحثية في المنطقة وأصبحت الجامعة بفضلها بيت الخبرة الأول، وقاطرة التنمية ومقياس النهضة في هذه البقعة الغالية من أرض مصر، وكانت الجامعة تضم فروعا لها بالمنيا وسوهاج وقنا وأسوان، ثم استقلت الكليات الموجودة بالمنيا عن الجامعة في عام ١٩٧٦/ ١٩٧٧ حيث أنشئت جامعة المنيا طبقا للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٦ كما استقلت الكليات التابعة للجامعة في فروع سوهاج وقنا وأسوان وأصبحت تكون جامعة جنوب الوادي بالقرار الجمهوري رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٥[٢].

---

(١) المجلس الأعلى للجامعات: دليل الجامعات في جمهورية مصر العربية ١٩٧٩ ص ٩.

(٢) دليل جامعة أسيوط ٢٠٠٣ ص ٥، ٢١.

خامسا : جامعة عين شمس

(إبراهيم باشا الكبير)

تعد جامعة عين شمس ثالث الجامعات المصرية من حيث النشأة ففي شهر يوليو ١٩٥٠ صدر القانون رقم ٩٣ الذي يقضي بإنشاء وتنظيم جامعة إبراهيم باشا الكبير بمدينة القاهرة لتشارك شقيقتيها جامعة فؤاد الأول، وجامعة فاروق الأول في تأدية رسالة التعليم الجامعي ومواجهة الإقبال المتزايد على التعليم العالي.

وقد أنشئت هذه الجامعة في بداية أمرها من بعض المعاهد العالية المتفرقة آنذاك، والتي كانت وزارة المعارف تتولى الإشراف عليها وهي المعهد العالي للمعلمين، والمعهد العالي للهندسة بالعباسية، والمعهد الزراعي العالي بشبين الكوم والمعهد العالي للعلوم المالية والتجارية، ومعهد التربية العالي للمعلمين. وكانت الفكرة أساسا من إنشاء هذه المعاهد بجانب الجامعة المصرية التركيز على الدراسات العلمية المهنية ولكنها تحولت عندما ثار طلابها يطالبون بمساواتهم بخريجي الجامعة إلى جامعة عين شمس. وقد اختار الدكتور طه حسين وكان وزيرا للمعارف وقتذاك الدكتور الطبيب محمد كامل حسين ليكون مديرا لهذه الجامعة ونظرا لعدم وجود حرم جامعي في أول الأمر استقرت إدارة الجامعة في المنيرة، وتناثرت كلياتها على النحو التالي:

١- كلية الطب بمستشفى الدمرداش بالعباسية وكانت فرعا من كلية طب القصر العيني.

٢- كلية العلوم وتكونت من القسم العلمي من المعهد العالي للمعلمين.

٣- كلية الزراعة وتكونت من كوادر المعهد الزراعي العالي بشبين الكوم.

٤- كلية الآداب وتألفت من القسم الأدبي من المعهد العالي للمعلمين.

٥- كلية التجارة وتأسست من المعهد العالي للعلوم المالية والتجارية بالمنيرة.

٦- كلية التربية وتكونت من معهد التربية للبنين بالمنيرة.

٧- كلية الهندسة وتكونت من المعهد العالي للهندسة التطبيقية بالعباسية.

٨- كلية البنات وشملت معهد التربية العالي للبنات بالزمالك.

٩- كلية الحقوق وقد أنشئت استكمالا لمقومات هذه الجامعة الوليدة.

وقد أشار القانون إلى جواز إنشاء كليات أخرى تابعة لهذه الجامعة، وإلى جواز أن يكون مقر بعض الكليات والمعاهد في غير مدينة القاهرة وأن يعين المقر بمرسوم[١].

وقد حفلت الفترة الأولى من حياة هذه الجامعة بمشكلات متعددة في النواحي المالية والإدارية المختلفة المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس، وكان لجهود الدكتور محمد كامل حسين الفضل في تكوين كيان هذه الجامعة ومنشئاتها وكلياتها حتى صار لها خط واضح تتميز به[٢].

وعندما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ رؤي أنه من الأفضل ألا تسمى الجامعات باسم أفراد، وإنما بأسماء ترتبط ارتباطا وثيقا بالوطن ومعالمه التاريخية، ونتيجة لذلك فقد عدل في ٢١ فبراير ١٩٥٤ اسم الجامعة من "جامعة إبراهيم باشا الكبير" إلى جامعة هليوبولس وهي التسمية الإغريقية لمدينة (أون) أول عاصمة عرفها التاريخ لمصر الفرعونية. ثم استقر الرأي على أن يكون الاسم مألوفا لدى المواطنين فتم تغيير الاسم من جامعة هليوبوليس إلى جامعة عين شمس وقد تم ذلك في سبتمبر ١٩٥٤.

كما اتفق أن يكون شعار الجامعة هو المسلة والصقران وهما من مقدسات الشمس عند المصريين، وذلك حتى يكون هناك صلة بين اسم الجامعة وشعارها[٣].

وفي جانب ذلك فقد قررت حكومة الثورة إقامة الحرم الجامعي في العباسية حول قصر الزعفران وانتقلت إدارة الجامعة إلى القصر مباشرة بعد أن أخلته كلية العلوم التابعة لجامعة فؤاد الأول والجدير بالذكر أن جامعة عين شمس كانت أول جامعة مصرية ينشأ بها كلية مستقلة للتربية وكلية منفصلة للبنات[٤].

---

(١) مضابط مجلس النواب: الجلسة الرابعة عشرة في ٢٧ مارس ١٩٥٠ ص ٢٣ – ٢٤.

(٢) محمد الجوادي: محمد كامل حسين عالما ومفكرا وأديبا، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٩ ص ٢٨ – ٢٩.

(٣) جامعة عين شمس: دليل الجامعة ص ٨.

(٤) ريد: مرجع سابق ص ٢٠٥ – ٢٠٦.

سادسا: الجامعات الإقليمية

تغيرت صورة الجامعات المصرية تماما بعد قيام ثورة يوليو وأصبح العلم متاحا لكل مواطن بصرف النظر عن مكانته الاجتماعية أو قدراته المالية، وتزايد أعداد الكليات والمعاهد العليا كما تكاثر عدد الجامعات في السبعينيات، وحدث تطور ملحوظ في خريطة انتشار رقعة التعليم العالي على محافظات الجمهورية حيث بلغ إجمالي أعداد الكليات والمعاهد الجامعية لمرحلة الليسانس والبكالوريوس ٢٠١ كلية كما بلغ عدد الجامعات المصرية ١٢ جامعة[١] ففي عام ١٩٧٢ أنشئت جامعتي طنطا والمنصورة، وفي عام ١٩٧٤ أنشئت جامعة الزقازيق، وفي عام ١٩٧٥ أنشئت جامعة حلوان لتضم المدارس العليا الفنية في جامعة جديدة وفي عام ١٩٧٦ أنشئت جامعات المنيا والمنوفية وقناة السويس، وفي عام ١٩٩٥ أنشئت جامعة جنوب الوادي وفيما يلي نعرض لتطور إنشاء هذه الجامعات.

١- جامعة طنطا ١٩٧٢.

في السادس من مارس ١٩٥٠ أحال مجلس النواب على لجنة شئون التربية والتعليم بالمجلس الاقتراح المقدم من النائب "محمد محمود الزيات" بشأن ضرورة إنشاء جامعة بمدينة طنطا لتخفيف ازدحام الطلاب عن جامعة فؤاد الأول ولتسهيل الأمر لطلاب الوجه البحري الراغبين في التزود من التعليم العالي، وقد قامت اللجنة ببحث هذا الاقتراح في الأول من مايو ١٩٥٠ ورأت رفع هذه الرغبة إلى البرلمان آملة الموافقة عليه، على أن تبدأ هذه الجامعة بكلية الطب.

وفي ١٩ فبراير ١٩٥١ قرر البرلمان بمجلسيه الشيوخ والنواب بأن ينشأ في جامعة فؤاد الأول كلية طب باسم كلية طب طنطا، ويكون مقرها مدينة طنطا[٢] كما صدر قرارا بإنشاء كلية للعلوم وأخرى للمعلمين بطنطا وفي عام ١٩٦٢ انتقلت تبعية الكليات الموجودة بطنطا إلى جامعة الإسكندرية بدلا من القاهرة، وفي أكتوبر ١٩٧٢ صدر القرار رقم ٤٩ باستقلال هذه الكليات عن جامعة الإسكندرية[٣] وأصبحت تضمها جامعة وسط الدلتا إلى أن تعدل هذا

---

(١) موسوعة مصر الحديثة جـ٤ التعليم ص ١٠٣.
(٢) عبد الرحيم أبو طالب: مرجع سابق ص ٧١٥.
(٣) جامعة الإسكندرية في خمسين عاما ص ١٣٣.

الاسم إلى جامعة طنطا في عام ١٩٧٣ والتي أصبحت تضم ٩ كليات منها كليتان في كفر الشيخ وباقي الكليات تقع بمقر الجامعة بطنطا[١].

وقد بدأت الدراسة في هذه الجامعة بكليات التجارة وطب الأسنان والصيدلة، وفي العام ١٩٧٥/ ١٩٧٦ بدأت الدراسة بكلية الآداب، ومع بداية العام الدراسي ١٩٧٧/ ١٩٧٨ كان افتتاح كلية التربية بكفر الشيخ، وفي عام ٨١-١٩٨٢ بدأت الدراسة بكلية الحقوق.. وغيرها حتى أصبحت تلك الجامعة تضم اثنتا عشر كلية ومعهدا[٢].

٢- جامعة المنصورة ١٩٧٢.

في عام ١٩٦٠ تبنت جامعة القاهرة فكرة إنشاء جامعة المنصورة، وكانت كلية الطب هي نواة الجامعة حيث صدر القرار الجمهوري رقم ١٦٤٧ في عام ١٩٦٢ بإنشاء كلية الطب بالمنصورة التابعة لجامعة القاهرة عام ١٩٦٢. وفي عام ١٩٧٢ صدر قرار بإنشاء جامعة شرق الدلتا بمدينة المنصورة لتشارك شقيقاتها جامعات القاهرة والإسكندرية وعين شمس وأسيوط وطنطا ثم تعدل الاسم إلى جامعة المنصورة عام ١٩٧٣ وأصبحت تضم الآن ١٢كلية تقع كلها بمقر الجامعة بالمنصورة عدا التربية بدمياط[٣] وهي كلية الآداب والحقوق والتجارة، والعلوم، والطب، وطب الأسنان، والصيدلة، والزراعة، والهندسة، والتربية هذا بالإضافة إلى كليتي العلوم والتربية بدمياط.

٣- جامعة الزقازيق ١٩٧٤.

بدأت عام ١٩٦٩ كفرع لجامعة عين شمس بالزقازيق حيث تم إنشاء كليات الزراعة والتجارة والطب البيطري ثم استقلت هذه الكليات عن جامعة عين شمس عام ١٩٧٤ حين صدر قرار إنشاء جامعة الزقازيق، وظلت تنشأ الكليات تباعا حتى أصبحت تضم الآن ٢١ كلية ومعهد من بينها ٨ كليات بينها وباقي الكليات تقع بمقر الجامعة بالزقازيق.

كما تضم الجامعة معهدا للدراسات العليا هو المعهد العالي لحضارات الشرق الأدنى القديم.

---

(١) المجلس الأعلى للجامعات: دليل الجامعات في جمهورية مصر العربية ١٩٧٩ ص ٩.

(٢) جامعة الإسكندرية في خمسين عاما ص ص ١٣٣ ـ ١٣٤

(٣) المجلس الأعلى للجامعات: دليل الجامعات في جمهورية مصر العربية ١٩٧٩ ص ٩.

٤- جامعة حلوان ١٩٧٥.

إذا كان عام ١٩٧٥ يعد من الناحية الرسمية بداية إنشاء جامعة حلوان فإن التاريخ الفعلي لهذه الجامعة يعود أساسا إلى عصر محمد علي الذي اهتم اهتماما بالغا بإنشاء المدارس العليا التي تختص بالفنون والصنائع والتي كانت أقسامها وشعبها أساسا لمعظم المدارس والمعاهد التي تكونت منها هذه الجامعة التي يمثل تاريخها تاريخ العلم التطبيقي وتعليمه فعلى الرغم من إنشاء الجامعة المصرية الأهلية في عام ١٩٠٨، والجامعة المصرية الحكومية في عام ١٩٢٥ وما تبع ذلك من جامعات فقد ظلت مجالات الفنون والصناعات الحرفية والمهنية التي تقدم خدمات ذات طابع خاص للمجتمع خارج أسوار هذه الجامعات التي ظلت تمثل برجا عاجيا يطل منه ساكنوه على الآخرين بنظرة استعلائية حتى استطاع أولو العزم من الرجال تحطيم أسطورة طبقية العلم وانشطاره بين طبقة الأساتذة وطبقة أهل الحرف والصناعات فأوصى المجلس القومي للتعليم بإنشاء جامعة حلوان حيث تضم خمسة عشر معهدا وهذه المعاهد هي المعهد العالي للتكنولوجيا بحلوان، كلية التكنولوجيا بالمطرية، المعهد العالي للتجارة الخارجية، المعهد العالي التجاري للسكرتارية، المعهد العالي التجاري للبريد كلية الفنون الجميلة بالقاهرة، كلية الفنون التطبيقية بالجيزة، المعهد العالي للتربية الرياضية بالهرم (بنين) المعهد العالي للتربية الرياضية بالجزيرة (بنات). المعهد العالي للتربية الموسيقية بالقاهرة، المعهد العالي للتربية الفنية بالقاهرة، المعهد العالي للخدمات الاجتماعية بالقاهرة، المعهد العالي للاقتصاد المنزلي، المعهد العالي للسياحة، المعهد العالي للفنادق[1].

وهكذا أنشئت جامعة حلوان في يوليو ١٩٧٥ فضمت عند إنشائها ٢١ كلية بدأت في العام الدراسي ١٩٧٥/ ١٩٧٦ منها ١٤ كلية بالقاهرة، ٤ بالإسكندرية، ٣ ببورسعيد والسويس كما يأتي:

كليات القاهرة:

- كلية الهندسة والتكنولوجيا بحلوان الحمامات.
- كلية التجارة وإدارة الأعمال – الزمالك.

---

(١) د. عاصم الدسوقي: جامعة حلوان، التاريخ وآفاق المستقبل – القاهرة، العيد العشرون لجامعة حلوان ١٩٧٥ – ١٩٩٥ ص ٩، ٣٣، ٢١٦.

- كلية الهندسة والتكنولوجيا – المطرية.
- كلية التربية الفنية – الزمالك.
- كلية التربية الموسيقية – الزمالك.
- كلية الفنون الجميلة – الزمالك.
- كلية التربية الرياضية للبنات – الجزيّرة.
- كلية التربية الرياضية للبنين – الهرم.
- كلية الخدمة الاجتماعية – جاردن سيتي.
- كلية الاقتصاد المنزلي – بولاق.
- كلية الفنون التطبيقية – الَجيزة.
- كلية السياحة والفنادق – القاهرة.
- كلية البريد (الزمالك – وقد ضمت إلى كلية التجارة وإدارة الأعمال.
- كلية الزراعة (مشتهر).

كليات فرع الإسكندرية:

- كلية علوم القطن.
- كلية الفنون الجميلة.
- كلية التربية الرياضية للبنين.
- كلية التربية الرياضية للبنات.

كليات فرع القناة:

- كلية الهندسة والتكنولوجيا – بورسعيد.
- كلية البترول والتعدين – السويس.
- كلية التجارة – بورسعيد.

وفي العام الجامعي ١٩٧٦/ ١٩٧٧ أنشئت جامعة قناة السويس وضمت إليها كليات فرع القناة، كما ضمت كلية الزراعة بمشتهر إلى جامعة الزقازيق، وضمت كلية البريد كشعبة إلى كلية التجارة وإدارة الأعمال بالزمالك فأصبحت كليات جامعة حلوان ستة عشر كلية منها اثنتا عشرة بالقاهرة وأربع بالإسكندرية. وفي العام الجامعي ٨٩/ ١٩٩٠

ضمت كليات فرع الإسكندرية إلى جامعة الإسكندرية وأصبحت جامعة حلوان تتكون من اثنا عشر كلية.

ولما كان قرار الإنشاء يسمح بإنشاء كليات مناظرة لكليات الجامعات الأخرى إذا دعت الحاجة إلى ذلك، فقد أنشئت كلية التربية في العام ٨٢/ ١٩٨٣ وكلية العلوم في عام ٨٣/ ١٩٨٤ وأعقب ذلك إنشاء كليات الآداب والحقوق والصيدلة عام ١٩٩٥ والحاسبات والمعلومات في عام ١٩٩٦ وبذلك أصبح عدد كليات الجامعة ثمانية عشر كلية.

٥- جامعة المنيا.

يرجع تاريخ استقلال جامعة المنيا عن جامعة أسيوط إلى عام ١٩٧٦ وذلك بصدور القرار الجمهوري رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٦ حيث كانت تضم وقتها خمس كليات هي: الزراعة، والهندسة والتكنولوجيا، والآداب، والتربية والعلوم، أما الآن فهي تضم ١٤ كلية هي: التربية، والزراعة، والآداب، والهندسة والتكنولوجيا والعلوم، والفنون الجميلة، والطب، والتربية الرياضية، والدراسات العربية، وطب الأسنان، والسياحة والفنادق، والتمريض، والصيدلة، واللغات والترجمة.

٦- جامعة المنوفية.

أنشئت في عام ١٩٧٦ من الكليات التي كانت تتبع جامعة طنطا بشبين الكوم ومنوف وتضم حاليا ١١ كلية ومعهدا.

٧- جامعة قناة السويس.

في ١٤ أغسطس ١٩٧٦ صدر القرار الجمهوري رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء جامعة قناة السويس، ويكون مقرها مدينة الإسماعيلية ثم صدر القرار الجمهوري رقم ١١٢٤ لسنة ١٩٧٦ محددا الكليات التي تشملها الجامعة، وكان عددها تسع كليات وهي: كلية التكنولوجيا ببورسعيد، وكلية هندسة البترول والتعدين بالسويس وكلية العلوم التجارية والإدارية ببورسعيد، وكلية الطب، وكلية الصيدلة، وكلية طب الفم والأسنان، وكلية العلوم، وكلية الطب البيطري، وكلية الزراعة وفي ١٥ يونيو ١٩٩٧ قرر مجلس الجامعة إضافة كلية للتربية لهذه الكليات وذلك لدعم رسالة التعليم في هذه المنطقة، ثم أخذت كليات هذه الجامعة في التزايد حتى وصلت حاليا إلى ٢٣ كلية منها إحدى عشر كلية بالإسماعيلية وهي: كليات الصيدلة، والطب، والتجارة، والعلوم، والتربية، والهندسة، والحاسبات

والمعلومات، وطب الأسنان، والسياحة والفنادق، والطب البيطري، والزراعة، وست كليات ببورسعيد وهي: الهندسة، والتجارة، والتربية، والتربية النوعية، والتربية الرياضية، وكلية التمريض، وأربع كليات بالسويس وهي: البترول والتعدين، والتجارة، والتربية، والتعليم الصناعي. هذا إلى جانب كليتين بالعريش هما: كلية التربية، وكلية العلوم البيئية.

والجدير بالذكر أن الهدف من هذه الكليات هو إجراء الأبحاث التطبيقية والعلمية التي تهتم بمشكلات محافظات القناة وسيناء والعمل على تنمية البيئة المحيطة بها.

٨- جامعة جنوب الوادي.

صدر القرار الجمهوري بإنشاء جامعة جنوب الوادي ومقرها قنا بالقرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٥ حيث تضم ستة عشر كلية منها كليات التربية والعلوم والآداب والطب البيطري بقنا، وكليات التربية والعلوم والتجارة والآداب والطب والزراعة بسوهاج، وكليات التربية والعلوم والخدمة الاجتماعية والهندسة بمحافظة أسوان وكلية الفنون الجميلة بمدينة الأقصر، بالإضافة إلى فرع التربية بالبحر الأحمر.

ونظرا للدور الهام الذي يمكن أن تؤديه هذه الجامعة في تنمية جنوب مصر الذي كان مهدا للحضارات التي أضاءت النور أمام البشرية التي كانت تعاني من القهر والتخلف، فقد تم اتخاذ مجموعة من القرارات بهدف ربط الجامعة بالبيئة، والعمل على تنمية المجتمع والنهوض به، فتم الموافقة على إنشاء كليات الصيدلة والتربية الرياضية للبنات، وكلية التعليم الصناعي، وكلية التمريض بسوهاج، وكلية الزراعة والثروة الحيوانية، وكلية طب الفم والأسنان، والحقوق، والتربية الرياضية للبنين بقنا، بالإضافة إلى كليات السياحة والفنادق واللغات والترجمة والآثار والتربية الموسيقية بالأقصر، كما تم إنشاء مراكز وبحوث علمية لخدمة البيئة بمناطق سوهاج وقنا وأسوان والأقصر والبحر الأحمر، وهي المناطق التي تتمركز كليات الجامعة بها[١].

---

(١) دليل جامعة جنوب الوادي ١٩٩٨ ص ٧. وانظر أيضا القرار الجمهوري رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٥ في الجريدة الرسمية – العدد ٤ بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٩٥.

٩ – جامعة الفيوم :

بدأت بإنشاء كلية التربية فى عام ١٩٧٥ وتبعتها كليات الزراعة والهندسة ، وفى عام ١٩٨٧ صدر القرار الجمهوري باعتبار هذه الكليات فرعا لجامعة القاهرة فرع الفيوم وبنى سويف ، وفى عام ١٩٨٣ صدر القرار الجمهوري الذى جعل الفيوم فرعا مستقلا فى عام ٢٠٠٥ صدر القرار الجمهورى رقم ٨٤ بإنشاء جامعة الفيوم . وتضم هذه الجامعة حاليا كليات الآداب ، والتربية ، والزراعة ، والهندسة ، و الخدمة الاجتماعية ، ودار العلوم ، والعلوم ، والسياحة والفنادق ، والآثار ، والتربية النوعية ، و الطب بالاضافة إلى المعهد الفنى للتمريض

١٠ – جامعة بنى سويف

بدأت بإنشاء فرع جامعة القاهرة (الفيوم وبنى سويف) بموجب القرار الجمهورى رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٨١ ، ثم استقل فرع بنى سويف عن الفيوم بصدور القرار الجمهورى رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٨٣ ويضم ثمان كليات وهى التجارة ، و الحقوق ، والطب البيطرى ، و العلوم ، و الآداب ، و التربية ، والصيدلة والطب (١)

وفى عام ٢٠٠٥ صدر القرار الجمهورى رقم ٨٤ بإنشاء جامعة بنى سويف

١١ – جامعة بنها

كانت فرعا لجامعة الزقازيق من عام ١٩٧٦ يضم خمس كليات وهى الهندسة بشبرا ، والزراعة بمشتهر والتجارة ، والطب البشرى ، والتربية ببنها ثم صدر القرار الوزارى رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٨١ بإنشاء كليات العلوم ، والآداب ببنها ، والطب البيطرى بمشتهر ، وفى عام ١٩٩٤ ضمت كلية الحقوق لفرع بنها ، كما أصبح المعهد العالى للتمريض كلية فى عام ١٩٩٦ ، واعقب ذلك انشاء كلية التربية الرياضية ، وضم كلية التربية النوعية . وطبقا للقرار الجمهورى رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٥ تم تحويل فرع جامعة الزقازيق ببنها إلى جامعة بنها ، كما تم ضم المعهد العالى للتكنولوجيا لهذه الجامعة طبقا للقرار الجمهورى رقم ٨٣ بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٧

وإلى جانب ذلك فقد صدر قراراً جمهورياً فى عام ٢٠٠٦ بإنشاء جامعتى سوهاج وكفر الشيخ .

للتفاصيل انظر

١٠ – تقويم جامعة القاهرة ١٩٩٥ ص ٣٩٥ – ٤٣٢

سابعا : المعاهد العليا التي ضمت للجامعات

تمشيا مع برنامج الرئيس عبد الناصر التكنوقراطي أنشئت المعاهد العليا المكملة للجامعات لإعداد المتخصصين في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والصحة والتعليم وغيرها وبعد ان كثرت المعاهد العالية خارج نطاق الجامعات أنشئت وزارة مستقلة للتعليم العالي في نوفمبر ١٩٦١ للإشراف على جميع المعاهد العليا والكليات غير الجامعية، وأصبح ضمن مسئولياتها توثيق العلاقات بين هذه المعاهد والبيئة للعمل على تحقيق الخدمة العامة للمجتمع[١]، كما صدر قرار جمهوري في أبريل ١٩٦٣ بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ لتنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة للوزارة حيث حدد القانون الجديد أن مهمة هذه المعاهد تزويد البلاد بحاجتها من المتخصصين والفنيين اللازمين لخدمة المجتمع ويكون لكل مجموعة من المعاهد ذات الأهداف المتقاربة مجلس أعلى وتحددت مجموعات المعاهد نوعيا في خمسة هي: المعاهد التجارية، والزراعية، والصناعية، والفنية العالية، والمعاهد العالية للمعلمين والدراسات العامة[٢].

وفي محاولة للقضاء على الازدواجية في التعليم العالي وتحقيق التوازن والترابط بين برامج التعليم العام والتعليم الفني وبين سياسة التعليم العالي والتعليم الجامعي والتنسيق بينهما في إطار السياسة التعليمية الشاملة للبلاد في ارتباطها بخطط التنمية للدولة انتهى الأمر إلى إنشاء جامعة جديدة تتكون من المعاهد العليا القائمة خارج الجامعات، حيث أوصى المجلس القومي للتعليم بجلسته في ٢٩ أبريل ١٩٧٥ بضم معاهد الأقاليم ككليات إلى الجامعات القائمة بالأقاليم أو المجاورة لها حيث ينضم إلى جامعة الإسكندرية معهد القطن والتربية الرياضية للبنين والبنات، وكلية الفنون الجميلة، وينضم إلى جامعة طنطا المعهد الصناعي بشبين الكوم، ومعهد الإلكترونيات بمنوف وينضم إلى جامعة الزقازيق المعهد العالي للتعدين والبترول بالسويس وكذا المعهد العالي للتجارة والتربية ببورسعيد، والمعهد العالي الصناعي ببورسعيد إلى حين إنشاء جامعة القناة، وأن ينضم المعهد العالي الصناعي بالمنيا إلى جامعة أسيوط، والمعهد العالي للعلاج الطبيعي لكلية الطب جامعة القاهرة وأن ينضم إلى جامعة عين شمس المعهد العالي الفني بشبرا (صناعي – تجاري – زراعي) والمعهد العالي للزراعة بمشتهر. أما المعاهد الأخرى فقد أنشئت بها جامعة جديدة وهي جامعة حلوان[٣].

---

(١) عاصم الدسوقي: مرجع سبق ذكره ص ٢٣.

(٢) قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الكليات والمعاهد العالية التابعة لوزارة التعليم العالي ولائحته التنفيذية.

(٣) عاصم الدسوقي. مرجع سبق ذكره ص ٣٢ - ٣٣

ثامنا : أكاديميات ومعاهد عليا تابعة للجامعات

وإلى جانب التعليم العالي بالجامعات فقد أنشأت العديد من الوزارات عددا من الأكاديميات والمعاهد بهدف إعداد متخصصين في مجالات اهتمامها فأنشأت وزارة الثقافة أكاديمية الفنون وتشمل المعهد العالي للموسيقى (الكونسرفتوار) والذي يهدف إلى إعداد موسيقيين متخصصين في العزف على مختلف الآلات الموسيقية وإعداد مغنيين ومؤلفين موسيقيين، وتكوين أوركسترا سيمفونية وفنيين قادرين على القيام بعمليات التسجيل الموسيقي ألخ...، والمعهد العالي للفنون المسرحية بهدف تنمية الوعي الفني المسرحي وترقية فنون المسرح وآدابه ونشرها في مجالات الحياة العامة والأوساط التعليمية وذلك بتخريج فئة مثقفة من الفنانين والنقاد، والمعهد العالي للسينما بهدف العمل على تخريج فئة مثقفة ثقافة فنية للعمل في مختلف فروع السينما، وتنظيم محاضرات عامة لبث الوعي السينمائي[١]، والمعهد العالي للباليه بهدف تكوين جيل من الشباب يمارس هذا الفن على أسس أكاديمية مدروسة، ولتكوين فرق باليه مصرية، والمعهد العالي للفنون الشعبية، بهدف إعداد المتخصصين في هذا المجال، وجمع المادة العلمية وتصنيفها ودراستها، وأتاحتها للمهتمين.

وأنشأت وزارة النقل الأكاديمية العربية للنقل البحري بالإسكندرية لتخريج الضباط والمهندسين البحريين، وأنشأت وزارة الدفاع بجانب كلياتها العسكرية أكاديمية ناصر العسكرية العليا لتضم كليتي الدفاع الوطني وكلية الحرب العليا وأنشأت وزارة الداخلية أكاديمية الشرطة، وإلى جانب ذلك فقد تم إنشاء معهد الدراسات العربية العليا ويتبع جامعة الدول العربية بهدف دراسة الأحوال الراهنة في مختلف الأقطار العربية دراسة علمية، وتنمية الوعي القومي في العالم العربي، كما أنشأت أكاديمية السادات للعلوم الإدارية كهيئة علمية تابعة لمجلس الوزراء بهدف تنمية الإدارة في جميع المجالات[٢]، هذا بالإضافة إلى معهد الدراسات الإسلامية بهدف دراسة أحوال البلاد الإسلامية المعاصرة، وتفهم نظمها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والعناية بأحوال الأقليات الإسلامية في العالم،

---

(١) محمد خيري حربي وزينب محرز: نظام التعليم في الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، مركز الوثائق والبحوث التربوية ١٩٦١ ص ٣٠٧ – ٣٢٤.

(٢) للتفاصيل انظر: موسوعة مصر الحديثة، المجلد الرابع، التعليم ص ١١٠ – ١١٤.